

منهج القاضي "أبي يعلى الحنبلي" المتوفى ٤٥٨هـ في الصفات الخبرية

(رؤية تحليلة نقدية)

إعداد الدكتور

أحمد سيد يونس عويس فرحان

مدرس العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر

منهج القاضي "أبي يعلى الحنبلي" المتوفى ٤٥٨هـ في الصفات الخبرية "رؤية تحليلية نقدية"

أحمد سيد يونس عويس فرحان

قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: ahmed ewais.2011@azhar .edu.eg

ملخص البحث:

استهدف البحث الحديث عن أحد أعلام فضلاء الحنابلة، ألا وهو القاضي "أبي يعلى الحنبلي" المتوفى ٤٥٨هـ، والتي جاءت آرائه واضحة وصريحة في بيان مذهب السلف الصالح في قضية الصفات الخبرية، كذلك بيان بُعْد مذهب الحشوية من أهل الإثبات عن مذهب فضلاء الحنابلة وعن مذهب السلف الصالح من الأشاعرة والماتريدية في هذه القضية، كذلك استهدف البحث بيان منهج القاضي أبي يعلى في قضية الصفات الخبرية، وهل كان من أهل التفويض، أم التأويل، أم الإثبات، وقد اتبع البحث المنهج التحليلي النقدي، ومن أهم نتائج البحث اعتماد القاضي أبي يعلى على منهجيِّ التفويض والتأويل في فهمه لآيات الصفات، وإن كان ميله إلى التفويض أكثر، كذلك تأثره في عرضه لآرائه العقدية بطريقة المناطقة والمتكلمين، خصوصًا القاضي الباقلاني، وضوح الفارق الكبير بين فهم السلف الصالح لمنهج التفويض، وفهم أهل الإثبات له، فالسلف الصالح فوضوا علم المعنى والكيفية إلى الله – تعالى– أما أهل الإثبات ففوضوا الكيفية فقط، وأثبتوا المعنى لله–تعالى– على حقيقته.

الكلمات المفتاحية: القاضي أبي يعلى، الصفات الخبرية، التفويض، التأويل.

The Approach of Judge "Abu Yaala Al-Hanbali" (deceased 458 AH) Regarding Descriptive Attributes Analytical Critical Examination

Ahmed Sayed Younis Awis Farhan, Department of Creed and Philosophy, Faculty of Islamic Theology, Al-Azhar University, Cairo, Egypt

Email: ahmedewais.2011@azhar.edu.eg

Abstract:

This research aims to discuss one of the prominent figures among the *Hanbali* scholars, namely Judge "Abu Yaala Al-Hanbali," who passed away in the year 458 AH. His opinions were clear and explicit in explaining the righteous predecessors' stance on the issue of descriptive attributes. The research also highlights the contrast between the stance of *Al-Hashawiyyah* doctrine, and *Al-Hanbali* and the righteous predecessors from the Ash'aris and the Maturidis regarding this matter. Moreover, the research delves into the approach adopted by Judge Abu Yaala in dealing with the issue of descriptive attributes, exploring whether he belonged to the camp of Tafweed [(1)], Taweel [(2)], or affirmation (*Ithbat*). The research employs an analytical critical methodology. One of the key findings of the research is that Judge Abu Yaala primarily leans towards the approaches of *Taweel* and *Tafweed* in his understanding of verses related to attributes, with a slight inclination towards *Tafweed*. His presentation of doctrinal opinions is influenced by dialectical methods and the works of theologians, especially Judge Al-Baqillani. The research highlights the substantial difference between the understanding of the righteous predecessors in relation to the approach of *Tafweed* and the understanding of the scholars of the affirmation (Ithbat) approach. The righteous predecessors entrusted the knowledge of the meaning and manner to Allah, while the proponents of affirmation only entrusted the manner and affirmed the meaning as it is to Allah.

Keywords: Judge Abu Yaala, Descriptive Attributes, Delegation, Interpretation.

---

(1) Tafweed is affirming the wording and the meaning of the attributes, then leaving knowledge of how is it to Allah

(2) Taweel: is to take something away from its apparent meaning، and give it another meaning or interpretation.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وارزقنا الإخلاص لوجهك الكريم، وبعد:

فإن قضية الصفات الإلهية، ومناهج العلماء في التوصل إلى فهم المراد منها هو من أهم أبواب علم التوحيد، وجوهره الفارق بين أهل السنة والجماعة من الأشعرية والماتريدية من جهة، وبين غيرهم من أهل الإثبات، أو الحشوية من جهة أخرى؛ إذ عليها مدار الفهم الصحيح لحقيقة صفات الذات الإلهية، هذه الذات المقدسة التي تحظى بجانب كبير في دراسة علم التوحيد، وهو "جانب الإلهيات"، والذي يدور محور الحديث في هذا الجانب على إثبات كل كمال لله – تعالى–، وتنزيهه عن كل نقص، وإثبات الكمالات للذات الإلهية، وتنزيه النقائص عنها هما الدعامتان اللتان أقام عليهما القرآن الكريم بنيان العقيدة الإلهية الصحيحة؛ بما توجبه لله من صفات الكمال على الوجه اللآئق بمقام الألوهية, وبما تحيله عن ذاته المقدسة من النقص الذي لا يليق بها، ففي باب التنزيه نجد أن القرآن قد وضع الأساس، والقاعدة لما ينبغي أن يكون عليه هذا التنزيه في مثل قوله– تعالى–: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[(١)]، ولم يزل هذا هو معتقد السلف الصالح من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم من أئمة الفقه، والحديث، وأهل السنة والجماعة من الأشاعرة، والماتريدية, حتى وُضعت العقائد الدينية موضع البحث، والنظر، وتعددت الاتجاهات، واختلفت المشارب في تناول مسائل العقيدة الإسلامية؛ بما طرأ على المجتمع الإسلامي من تطورات، وتغيرات من مثل دخول بعض أهل الديانات الأخرى فيه، والتي لا زالت عقولهم متعلقة ببعض ألوان التشبيه، والتجسيم التي ورثوها من معتقداتهم القديمة، فبدأ الخلاف، وشبَّ النزاع في فهم بعض مسائل العقيدة الإسلامية، وكان من أبرز مسائل العقيدة الإسلامية

(١) سورة الشورى. عجز الآية ١١.

التي وقع الخلاف حول فهمها هي قضية الصفات الإلهية، وما هى المناهج المتبعة في فهم المراد من هذه الصفات التي يوهم ظاهرها تشبيه الخالق بالمخلوق؛حيث كانت هذه الجزئية سببًا لتشعب الفرق الإسلامية، وادعاء كل واحدة منها أن منهجها هو الأصح في فهم مراد هذه المتشابهات من الصفات، وأن آرائها وحدها هى التي تمثل صورة الإسلام الصحيحة، ونحن إذ نتناول هذه القضية هنا، فإنا نتناولها من خلال عرضنا لرأى عَلَم من أعلام الحنابلة الأوائل، وفضلائهم، والذين كان أكثر متقدميهم على نهج الأشعري: " فالحنابلة أكثر فضلاء متقدميهم أشعرية، لم يخرج منهم عن عقيدة الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم"[١] ألا وهو القاضي "أبو يعلى الحنبلي" المتوفى عام ٤٥٨هـ، والذي اختلفت آراء الباحثين في العقيدة حول انتمائه العقدي، فالبعض جعلوه من أتباع أهل السنة والجماعة، أتباع المنهج الأشعري، والبعض الآخر ادعوا انتمائه إلى مذهب أهل الإثبات من الحشوية، والفيصل بين هذا وذاك هو دراسة ما ورد من آراء هذا العالم الجليل من خلال مؤلفاته التي وصلت إلينا، وتمحيص ما فيها من فكر، ثم الحكم بعدها حول انتمائه العقدي؛ وذلك لأن الرجل تحدَّث في معظم مؤلفاته عن موقفه، وموقف فضلاء الحنابلة من صفات الباري – تعالى – بطريقة سلفية، منافية تمامًا لما يدعيه البعض من نسبة مذهبهم إلى منهج السلف الصالح، ولما تشكَّلت الفكرة في ذهني عرضت الأمر على بعض أساتذتى الكرام للإفادة من آرائهم، فأمدوني بمعلومات قيِّمة عن الموضوع، وقد أفدت منها كثيرًا، ثم شجعوني على التقدم بهذا البحث، وقد جعلته تحت عنوان: **"منهج القاضي "أبي يعلى الحنبلي" المتوفى ٤٥٨هـ في الصفات الخبرية، رؤية تحليلية نقدية"**

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين السبكي. (٣٧٧/٣). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٣هـ. ط ٢.

<u>أولاً: أهميــة الموضــوع:</u> إن العلـم بصـفات البـاري- تعـالى-، وكيفيـة فهـم المراد من هذه الصفات من أجلِّ مسائل علم التوحيد، وأفضلها؛ وذلك لتعلقها بذات البـاري- جـل وعـلا-، فعلـى أسـاس العلـم الصـحيح بصـفات الله يكـون الإيمـان الصــحيح، والتوحيــد الخــالص لله رب العــالمين، وتتحقــق أيضًــا مطالــب الرسالة جميعها، فلا استقرار للإيمان في قلوب العباد إلا بأن تعرف ربها حق المعرفة، وتتعلم صفات الباري تمام العلم، فطلب الإنسان لهذا الباب، وحرصه على معرفته، وازدياده من التبصر فيه، واستكشافه هو من أكبر مقاصد التوحيد، وأعظم مطالبه، وأجلِّ غاياته، والبحث في فهم المراد من هذه الصفات الإلهية مما قام النزاع فيه بين المدارس الكلامية قديمًا، سواءً بين أهل السنَّة والجماعة من الأشاعرة، والماتريدية، أوبين غيرهم من أهل التجسيم، والتشبيه، أو أهل الإثبات، والحشو، وتعظم أهميه هذه البحث عندما يكون الحديث عن هذه الصفات من خلال قلم عالم، حنبليٍّ، موسوعي المعرفة، ألا وهو القاضي "أبي يعلى الحنبلي"، والذي له من المؤلفات في الأصول والفروع ما يدفعنا نحو الوقوف عليها بالتمحيص، والبحث، والتدقيق، والفحص، خصوصًا وأن هذا العالم عاش خلال أواخر القرن الرابع والنصف الأول من القرن الخامس الهجري في بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية حينذاك، في وقت كان المتكلمون في زمنه كُثر، خاصة من الأشاعرة، وكبار متقدميهم كابن فورك[1].

---

(١) ابن فورك (٠٠٠ - ٤٠٦ هـ = ٠٠٠ - ١٠١٥ م)

محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر: عالم بالأصول، والكلام، من فقهاء الشافعية، سمع بالبصرة، وبغداد، وحدَّث بنيسابور، وبنى فيها مدرسة، وتوفي على مقربة منها، فنقل إليها، بلغت تصانيفه في أصول الدين، وأصول الفقه، قريباً من المائة، منها (مشكل الحديث وغريبه- ط)، (حل الآيات المتشابهات-خ)، (رسالة في علم التوحيد-خ)./ الأعلام. خير الدين الزركلي الدمشقي. (٦/ ٨٣). الناشر: دار العلم للملايين. ط: الخامسة عشر ٢٠٠٢م.

والباقلاني[١]، وغيرهما، وكذا تلاميذهم الآخذين عنهم، فقام أبو يعلى بسرد آرائه العقدية- في معظمها- على نفس طريقة المتكلمين في عرض مسائلهم، والاحتجاج عليها، فبالرغم من كون القاضي أبي يعلى- رحمه الله- من كبار الحنابلة، ومقعِّد مذهبهم في الفروع، والأصول، إلا أنه- رحمه الله- قد تأثر بأقوال الأشاعرة الذين كانت بغداد تعجُّ بهم، وسنجد هذا الأثر واضحًا، جليًّا في كتبه خلال حديثه عن الجواهر، والأعراض، والأجسام، وغيرها من الأمور التي سنبينها خلال حديثنا عن آرائه العقدية، وما أورده القاضي- رحمه الله- في بعض كتبه "كالمعتمد في أصول الدين"، "ومسائل الإيمان"، "وإبطال التأويلات لأخبار الصفات" يدل على أنه وافق الأشاعرة في بعض الأشياء، وخالفهم بالبعض الآخر، ولذا فهو شخصية جديرة بالبحث، وتوضيح وجهتها الكلامية، وموقفها في فهم المراد من الصفات الإلهية، خصوصًا وأن كل فرقة كلامية تحاول أن تنسبه إليها؛ مدعية أنه يمثل منهجها في فهم صفات الباري – تعالى –، فنحن هنا نحاول أن نبين إلى أى درجة كان اتفاق أو اختلاف منهج الحنابلة –ممثلًا في أبي يعلى الحنبلي- مع أهل السنة والجماعة من الأشعرية والماتريدية، أو مع غيرهم من أهل المذاهب الأخرى، وما موقف الرجل من صفات الباري، هل كان مفوضًا، وإذا كان مفوضًا فهل على طريقة السلف الصالح من تفويض المعنى والكيف معًا، أم على طريقة المثبتة من تفويض الكيف فقط، أم كان مؤولًا؟

---

(١) القاضي الباقلاني (٣٣٨ – ٤٠٣ هـ = ٩٥٠ – ١٠١٣ م)

محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة، وسكن بغداد، فتوفي فيها، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، من كتبه: (الإنصاف- ط) و (مناقب الأئمة –خ) و(دقائق الكلام) و (الملل والنحل) و(هداية المرشدين) و(الاستبصار) و (تمهيد الدلائل –)، (التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة – ط) /الأعلام. للزركلي (٦ / ١٧٦).

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

١- الرغبة في معرفة موقف الحنابلة من الصفات الخبرية، وإبراز جهود علمائها الأوائل في هذا الشأن.

٢- إن القاضي أبا يعلى يعدُّ من أئمة الحنابلة الأوائل، فأحببت أن أدرس هذه الشخصية؛ لأستخرج من مؤلفاته ما يوضح منهجه مع التعامل مع صفات الباري- تعالى-، وإلى أي مدى يتفق مذهب الحنابلة مع مذهب الإثبات، خصوصًا وأن أهل الإثبات يدعون نسبة مذهبهم إلى الحنابلة.

٣- إن هذه القضية من جملة القضايا التي شغلت مكانة فكرية كبيرة في الجانب العقدي؛ فقد تناولها متكلموا الإسلام بالدراسة، والتمحيص، فكان من حقها علينا أن تلقى من العناية ما يناسب مكانتها، ويليق بجلال موضوعها، وأن تكثر فيها الأبحاث التي تشرح أصولها، وتبيِّن حقيقة الاختلاف حولها.

ثالثاً: المنهج المتَّبع في البحث:

وقد سلكت منهجًا في البحث يتلخص في الآتي:

- المنهج التاريخي: الذي يهتم بسرد الوقائع التاريخية، والأحداث الزمنية فيما يتعلق بترجمة الأعلام، وحياتهم، وعصرهم، ومؤلفاتهم، وما إلى ذلك.
- المنهج الوصفي: فيما يتعلق بنقل الآراء، وأدلَّتها من كتب أصحابها، ودون تدخل في النصِّ، اللهم إلا باختصار، أو تصرُّف يسير، منبِّهًا إلى ذلك في الحاشية.
- المنهج التحليلي: فيما يتعلق بالتحليل، أو التعقيب على آراء المتكلمين، أو آراء غيرهم ممن تعرض البحث لدراسة آرائهم، وبيان مدى الصواب، أو الخطأ فيها.
- المنهج النقدي: فيما يتعلق بنقد الآراء المطروحة في البحث، نقدًا علميًا صحيحًا، والالتزام بالأمانة والموضوعية عند عرض الآراء، ومناقشتها.

رابعاً: خطة البحث: هذا البحث مقسم إلى: مقدمةٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ: -

فأما المقدمة فقد ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتَّبع في البحث

وأما المبحثان، فهما: -

المبحث الأول: حياة القاضي أبي يعلى، ويشتمل على مطالب:

المطلب الأول: اسمه، لقبه، كنيته، نسبته، مولده، نشأته.

المطلب الثاني: طلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه، وتلاميذه

المطلب الرابع: مؤلفاته، ووفاته.

المبحث الثاني: موقف القاضي أبي يعلى من الصفات، ويشتمل على ثلاثة مطالب: -

المطلب الأول: موقف القاضي أبي يعلى من الأشاعرة، وأئمتهم.

المطلب الثاني: موقف القاضي أبي يعلى من المناطقة، وطريقتهم.

المطلب الثالث: حديث القاضي أبي يعلى عن الصفات الإلهية.

وأما الخاتمة: فقد تناولت فيها أهم النتائج، والتوصيات المستَخلَصة من البحث، ثم ذيّلتُ البحث بفهرس المصادر، والمراجع، وفهرس الموضوعات، وأسألُه - تعالى- أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

المبحث الأول

حياة القاضي أبي يعلى

المطلب الأول: اسمه، لقبه، كنيته، نسبته، مولده، نشأته:

"**أما عن اسمه** فهو: "محمد، بن الحسين، بن محمد، بن خلف، بن أحمد، بن الفرَّاء، البغدادي، فريد عصره، وقريع دهره، عالم عصره في الأصول، والفروع، صاحب التعليقات الكبرى، والتصانيف المفيدة في المذهب، وقد كان أصحاب الإمام أحمد –رضى الله عنه– له يتَّبعون، ولتصانيفه يدرُسون، ويدرِّسون، وبقوله يُفتنون، وعليه يعوِّلون، والفقهاء على اختلاف مذهبهم وأصولهم كانوا عنده يجتمعون، ولمقاله يسمعون، ويطيعون، وبعلمه ينتفعون، ولمجالس علمه يلازمون"[١]

وأما عن لقبه: "**فقد** لُقِّب– رحمه الله– بالقاضي؛ وذلك لتوليه القضاء في عهد القائم بأمر الله، ولقب عائلته الفرَّاء، وهي نسبة إلى خياطة الفروْ، وبيعه.

وأما عن كنيته: فقد أجمع كل من ذكر القاضي على أن كنيته أبو يعلى.

وأما عن نسبته فهى البغدادي؛ نسبة إلى موطنه الذي ولد، وعاش فيه وهو بغداد، ولا شك أن أوثق التراجم له، وألصقها به ما ترجمه ابنه أبو الحسين في طبقات الحنابلة"[٢]

مولده، ونشأته: "ولد القاضي أبو يعلى– رحمه الله– لثمان أو تسع وعشرين ليلة خلت من شهر محرم، سنة ثمانين وثلاثمائة من الهجرة، في بغداد حاضرة الخلافة العباسية، ففيها نشأ، وتعلَّم، وعلَّم فيها، وقد انتهت إليه الإمامة في الفقه، فكان عالم العراق في زمانه، مع معرفة بعلوم القرآن، وتفسيره، والنظر، والأصول،

---

(١) طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد. (١٩٤/٢). المحقق: محمد حامد الفقي. الناشر: دار المعرفة – بيروت. عدد الأجزاء: ٢.

(٢) طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد. (١٩٤/٢)، الأعلام. الزركلي الدمشقي. (٩٩/٦).

وقد تولى– رحمه الله– التدريس وهو ما زال شابًا في مقتبل العمر، وكان أول توليه التدريس نيابة عن شيخه، شيخ الحنابلة "الحسن بن حامد"[(١)]؛ حيث كان ينيبه في التدريس عنه، ومما لا شك فيه أن القاضي نبغ نبوغًا ظاهرًا في التحصيل والعلم؛ لدرجة أن شيخه أوكل إليه مهمة التدريس نيابة عنه وهو في سنٍ صغيرة، فقد روي ابن أبي يعلى "أبو الحسين بن أبي يعلى" أن أبا "عبد الله بن حامد" عند خروجه إلى الحج عام ٤٠٢هـ سُئل عمَّن يقوم مقامه بالتدريس في غيابه، فقال هذا الفتى، وأشار إلى القاضي "أبي يعلى"، ثم إن الشيخ ابن حامد لم يرجع من حجه هذا؛ حيث توفى في طريق رجوعه من مكة عام ٤٠٣هـ، فتولى بعده القاضي أبو يعلى– رحمه الله– التدريس، ومشيخة المذهب، وبدأ يعلو صيته، ويرتفع، ويشتهر كعالم فذ، وبدأ الطلاب يقصدونه، ويأخذون عنه العلم"[(٢)]، كما تولى القاضي أبو يعلى منصب القضاء، فقد ذُكر أنه خوطب عام ٤٤٧هـ ليتولى القضاء، فامتنع من ذلك، فكُرِّر عليه الطلب، فلمَّا لم يجد بدًا من ذلك اشترط عليهم شرائط لقبول هذا المنصب، منها: أنه لا يحضر أيام المواكب التشريفية، ولا يخرج في الاستقبالات، ولا يقصد دار السلطان، فوافقوا على شروطه، قال ابن أبي يعلى: فأحيا الله به من صناعة القضاء ما أُمِيت من رسومها، ونشر ما طُوى من أعلامها، فعاد الحكم بموضعه جديدًا، والقضاء بتدبيره رشيدًا" [(٣)]

---

(١) ابن حامد (٠٠٠ – ٤٠٣ هـ = ٠٠٠ – ١٠١٢ م) الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي، أبو عبد الله إمام الحنابلة في زمانه، ومدرِّسهم، ومفتيهم، من أهل بغداد، وهو شيخ القاضي أبي يعلي الفراء، كان يبتدئ مجلسه بإقراء القرآن، ثم التدريس، وقد كان ينسخ بيده، ويقتات من أجرته، فسمي ابن حامد الوراق، توفي راجعًا من الحج، له مصنفات في الفقه، وأصول الدين، منها: (الجامع) في فقه ابن حنبل، و(شرح أصول الدين)، و (تهذيب الأجوبة). / الأعلام. للزركلي (٢/ ١٨٧).

(٢) طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى. (١٧٧/٢). المحقق: محمد حامد الفقي.

(٣) الأعلام. خير الدين الزركلي. (٩٩/٦). طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى. (١٩٦/٢، ١٩٣). بتصرف يسير، تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (٥٥/٣). المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت. ط الأولى، ٢٠٠٢ م. الأجزاء: ١٦.

المطلب الثاني

طلبه للعلم

"ولد القاضي أبو يعلى- رحمه الله- كما ذكرنا في بغداد، والتي كانت عاصمة الخلافة العباسية حينذاك، وقبلة العلماء، ومهوى أفئدة طلاب العلم؛ فقد اجتمع فيها عدد كبير من العلماء، وقد كان لولادة القاضي في هذه البلدة العظيمة أكبر الأثر على تكوينه العلمي، ونبوغه، وحيازته لكثير من أنواع العلوم والمعارف، كذلك كان للبيت الذي وُلد فيه أكبر الأثر علي تكوينه العلمي، فبيته بيت علم، وتديُّن، فوالده: "أبو عبد الله الحسين بن محمد بن الفراء" كان صالحًا، أسند الحديث، وأخذ الفقه عن أبي بكر الرازي(١)، فكان والده فقيهًا على مذهب أبي حنيفة، وكان أبو بكر الرازي يجلَّه، حتى إنه-والد القاضي أبي يعلى- مرض مرة مائة يوم، فعاده أبو بكر الرازي خمسين مرة، فلما شُفي من مرضه قال له أبو بكر الرازي: مرضت مائة يوم فعدناك خمسين مرة، وذلك قليل في حقك"(٢)

---

(١) أبو بكر الرازي

أبو بكر أحمد بن علي الرازي، الحنفي، صاحب التصانيف الكثيرة، كان صاحب حديث، ورحلة، وتصنيف، وجمع، وإليه المنتهى في معرفة المذهب، قدم بغداد في صباه فاستوطنها، وكان مع براعته في العلم ذا زهد، وتعبد، عرض عليه قاضي القضاة فامتنع منه، ويحتج في كتبه بالأحاديث المتصلة بأسانيده، مات في ذي الحجة سنة سبعين وثلاث مائة، وله خمس وستون سنة، وله كتب كثيرة منها: "أحكام القرآن"، وشرح "مختصر" الكرخي، وشرح "مختصر" الطحاوي، وشرح "الجامع الصغير"، وشرح "الأسماء الحسنى" / سير أعلام النبلاء. الذهبي. (٣٤٠/١٦) المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة. ط ٣، ١٤٠٥ هـ. الأجزاء ٢٥، تاج التراجم. أبو الفداء قاسم بن قُطلُوبغا الحنفي. (٩٦/١). المحقق: محمد خير رمضان يوسف. الناشر: دار القلم- دمشق. ط.١، ١٤١٣ هـ. الأجزاء: ١.

(٢) طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى.(١٩٤/٢)، سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي. (٨٩/١٨).

"وكانت وفاة والده عام ٣٩٠هـ، وكان عمْر القاضي أبو يعلى في ذلك الوقت لا يتجاوز عشر سنوات، ومن حينها بدأ أبو يعلى تعلُّم العلوم المختلقة في الأصول، والفروع إلى أن اتصل بالشيخ "أبي عبد الله بن حامد"، فصحبه، وتتلمذ على يديه، وتفقه على مذهبه، وبرع في ذلك إلى أن توفى ابن حامد في سنة ثلاث وأربعمائة، فبدأ بالتدريس، والتصنيف بعد وفاة شيخه ابن حامد[١].

"وابتداء تكوين القاضي– رحمه الله– علميًا كان منذ نعومة أظفاره، فبعد وفاة والده كان القاضي "أبو يعلى" يجلس إلى شيخ صالح يعرف "بابن مفرحة المقرئ"، في أحد المساجد، يقرأ القرآن عليه، ويتفقه على يديه على المذهب الحنبلي، ولعل هذا كان ابتداء تحوُّل القاضي– رحمه الله– إلى دراسة المذهب الحنبلي؛ لأن والده كان فقيهًا على مذهب الأحناف، وفي الغالب أن الولد ينشأ على ما يعلمه والده، ولكن كان لوفاة والده، ثم سماعه الفقه على مذهب الإمام أحمد الأثر الواضح في تفقه القاضي على المذهب الحنبلي، ونبوغه فيه حتى صار إمامًا يقتدى بعلمه، وعَلمًا يهتدى بقوله في المذهب، ثم طلب القاضي أبو يعلى الاستزادة فقصد الشيخ "أبا عبد الله الحسن بن حامد" شيخ الحنابلة في وقته، ومدرسهم، وفقيههم، فمضى إليه، ولازمه إلى وفاته"[٢]

(١) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين الذهبي. (١٠١/١٠). المحقق: بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. ط. الأولى، ٢٠٠٣ م. الأجزاء: ١٥، طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى. (١٩٥/٢).

(٢) طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى. (١٩٤/٢).، سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي. (٩٠/١٨).

المطلب الثالث

شيوخه، وتلاميذه

<u>أولًا شيوخ القاضي أبي يعلى:</u> ذكر ابن أبي يعلى في طبقاته، والخطيب البغدادي في تاريخه، وغيرهما جملة من شيوخ القاضي أبي يعلى الذين أخذ عنهم، وتتلمذ على يديهم، ومنهم على سبيل المثال، لا الحصر:

١- **الحسن، بن حامد، بن علي، بن مروان، أبو عبد الله البغدادي، المتوفي سنة ٤٠٣هـ**[١].

٢- **الحسين، بن أحمد، بن جعفر، أبو عبد الله المعروف بابن البغدادي، المتوفى ٤٠٤ هـ،** كان كبير الّشأن ورِعًا، زاهدًا، خاشعًا، صادقًا، فقيهًا، حنبليًا، روى عَنْهُ القاضي محمد بْن الحُسين أبو يعلى، وقد ثبتت تلمذة القاضي أبي يعلى على يد شيخه ابن البغدادي في أكثر المراجع[٢].

٣- **عبيد الله بن عثمان المعروف بابن جنيقا، وهو جد القاضي أبي يعلى لأمِّه،** واسمه: عبيد الله بن عثمان بن يحيى، أبو القاسم الدقاق، ويعرف بابن جنيقا، ويروى باللام، لا بالنون: جليقا، كان كثير السماع، ثبت الرواية، ثقة، مأمونًا، فاضلًا، حسن الخلق، توفي عام ٣٩٠هـ[٣].

٤- **علي، بن أحمد، بن عمر، بن حفص، أبو الحسن المقرن المعروف بابن الحمامي،** مقرئ العراق، قرأ القراءات، وسمع الحديث من علماء عصره، كان

---

(١) سبقت ترجمته ص ٥، راجع ترجمته في/ سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي. (٨٩/١٨).

(٢) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين الذهبي. (٧٣/٩). المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى. (١٧٨/٢).

(٣) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين الذهبي. (٨٦٤/٨). المحقق: بشار عوّاد معروف.، طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد. (١٩٦/٢).

صدوقًا، فاضلًا، تفرَّد بأسانيد القراءات وعُلومها في وقته، وُلِد في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة، وقد قيل في فضل الترحال إليه، والتعلُّم على يديه: لو رحلَ رجلٌ مِن خُراسان ليسمع كلمةً مِن أَبِي الحَسَن الحمّاميّ لم تكن رحلته ضائعةً عندنا(١).

٥-**عيسى ابن الوزير علي، بن عيسى، بن داود، بن الجراح، أبو القاسم،** كان ثبت السماع، مولده في شهر رمضان من سنة اثنتين وثلاث مائة، ومات في ليلة الجمعة، ودفن في يوم الجمعة مستهل شهر ربيع الآخر، سنة إحدى وتسعين وثلاث مائة، ودفن في داره(٢)، وللقاضي أبي يعلى شيوخ كثر غير من ذكرت، ذكرهم ابنه في كتابه الطبقات، والذهبي في سير أعلام النبلاء عند ترجمة القاضي"(٣).

<u>ثانيًا: تلاميذ القاضي أبي يعلى:</u>

قد تولى القاضي أبو يعلى- رحمه الله- التدريس، ومشيخة المذهب وهو ما زال شابَا، عندما أنابه الشيخ أبو عبد الله بن حامد في التدريس عنه سنة ٤٠٢هـ، ومنذ ذلك الوقت تولى أبو يعلى- رحمه الله- التدريس، وكان عمره آنذاك اثنتين وعشرين عامًا، ولهذا كثر الدارسون على يديه، وانتشروا في الآفاق، وقد ذكر ابنه في الطبقات، والذهبي في السير جملة الآخذين عنه نذكر منهم على سبيل المثال:

---

(١) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، شمس الدين الذهبي. (٢٨٥/٩). المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى، .(١٩٦/٢).

(٢) راجع/ تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي. (١١ / ١٧٩).

(٣) راجع/ طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى. (١٩٥/٢، ١٩٦). المحقق: محمد حامد الفقي، تاريخ بغداد، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (٢٥٦/٢). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عدد الأجزاء: ١٤

١- **الحافظ أحمد بن علي بن ثابت، صاحب تاريخ بغداد،** وغيره من المصنفات المفيدة، ت ٤٦٣هـ[١].

٢- **أبو الوفا علي بن عقيل البغدادي،** الفقيه، الأصولي، المتكلِّم، أحد أعلام الإسلام، ت ٥١٣هـ[٢].

٣- **أبو الخطاب محفوظ، بن أحمد، الكولذاني،** البغدادي، أحد أئمة المذهب الحنبلي ت ٥١٠هـ[٣].

---

(١) الخطيب البغدادي (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ = ١٠٠٢ - ١٠٧٢ م).

أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ، ولد سنة اثنتين وتسعين وثلاث مائة، ارتحل إلى البصرة وهو ابن عشرين سنة، وإلى نيسابور وهو ابن ثلاث وعشرين سنة، وكتب الكثير، فجمع، وصنَّف، وصحَّح، وعلَّل، وجرَّح، وعدَّل، وأرَّخ، وأوضح، وصار أحفظ أهل عصره على الإطلاق، من كتبه: (الكفاية في علم الرواية - ط) و(الفوائد المنتخبة - خ) حديث، و (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع-خ) و(شرف أصحاب الحديث- خ) وغيرها /الأعلام. الزركلي. (١/١٧٢)، سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٨ / ٢٧٠) .

(٢) أبو الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن عبد الله البغدادي، الظفري، الحنبلي، المتكلم، كان يسكن الظفرية، ومسجده بها مشهور، ولد: سنة إحدى وثلاثين وأربع مائة، وسمع: أبا بكر بن بشران، وأبا محمد الجوهري، والقاضي أبا يعلى بن الفراء، وتفقه عليه، وأخذ علم العقليات عن شيخي الاعتزال: أبي علي بن الوليد، وأبي القاسم بن التبان صاحبي أبي الحسين البصري، توفى سنة ثلاث عشرة وخمس مائة، /سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٩ / ٤٤٣).

(٣) الكلوذاني (٤٣٢ - ٥١٠ هـ = ١٠٤١ - ١١١٦ م)

محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوذاني، إمام الحنبلية في عصره، أصله من كلواذي (من ضواحي بغداد) مولده ووفاته ببغداد، من كتبه: " التمهيد- خ " في أصول الفقه، و" الانتصار في المسائل الكبار- خ " و" رؤوس المسائل و" الهداية - خ " فقه، و" عقيدة أهل الأثر- ط " منظومة صغيرة. / الأعلام. للزركلي (٥ / ٢٩١).

٤- **أبو الحسين، محمد، بن محمد، بن الفراء ابن أبي يعلى** القاضي الشهيد صاحب كتاب طبقات الحنابلة، تفقَّه، وناظر وأفتى، ودرَّس، قتله جماعة من اللصوص في بيته سنة ٥٢٦هـ(١).

٥- **هبة الله، بن عبد الوارث، بن علي، بن أحمد، أبو القاسم الشيرازي**"(٢)، أحد الرحَّالين في طلب الحديث، الجوَّالين في الآفاق، البالغين منه السماع بخراسان، والعراق، وفارس، والحجاز، والبصرة، واليمن، والجزيرة، ومصر، كان حافظًا، متقنًا، ثقة، صالحًا، خيِّرًا، ورعًا، حسن السيرة، كثير العبادة، مشتغلًا بنفسه، وخرَّج الأحاديث، وصنف، وانتفع جماعة من طلاب الحديث بصحبته، وقد سمع من أبي يعلي بن الفراء، وغيره"(٣).

٦- **محمود، بن يوسف بن حسين، أبو القاسم التفليسي**، المتوفى عام ٥٠٦هـ، الشافعي، قدم بغداد، وتفقَّه بها على يد علمائها، وسمع من أبي يعلى بن الفراء، وغيره"(٤).

---

(١) أبو الحسين بن الفراء، محمد، بن محمد، بن الحسين القاضي، أبو الحسين محمد ابن القاضي الكبير أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء الحنبلي، البغدادي، ولد سنة إحدى وخمسين، وسمع: أباه، وأبا جعفر بن المسلمة، وأبا بكر الخطيب، وأبا المظفر هناد النسفي، وأبا الحسين بن المهتدي بالله، وأجاز له: أبو محمد الجوهري، وتفقه بعد موت أبيه، وبرع، وناظر، ودرس، وصنف، وجمع طبقات الفقهاء الحنابلة، توفى سنة ست وعشرين وخمس مائة/سير أعلام النبلاء. الذهبي (١٩/٦٠١).

(٢) الشيرازي (٠٠٠ - ٤٨٥ هـ = ٠٠٠ - ١٠٩٢ م) هبة الله بن عبد الوارث بن علي، أبو القاسم الشيرازي، مؤرخ، من ثقات الحفاظ للحديث، نعته الذهبي بالحافظ المفيد الجوال وقال: سمع بخراسان، والعراق، والحرمين، واليمن، ومصر، والشام والجزيرة وفارس والجبال، صنف " تاريخ شيراز " وخرج أحاديث، ومات بمرو/ الأعلام. للزركلي (٨ / ٧٣)، تاريخ الإسلام الذهبي. (١٠ / ٥٥٥).

(٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم. عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج. (٩/٧٤). الناشر: دار صادر – بيروت. ط الأولى، ١٣٥٨م. عدد الأجزاء: ١٠

(٤) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين الذهبي. (٣٥/١٤٩).

المطلب الرابع

مؤلفاته[١]، ووفاته

<u>أولًا مؤلفاته:</u> أكثر القاضي أبو يعلى من التصنيف، فقد صنَّف في الأصول، والفروع، مع قرب عباراته، والإجادة، وسهولتها، والإفادة، ولكن لم يكتب لمعظم هذه المصنفات الكثيرة الوصول إلينا، فلم يصل إلينا منها إلا أقل القليل، ونذكر بعضًا منها:

- **<u>مؤلفاته في العقيدة:</u> "مسائل الإيمان، والمعتمد، مختصر المعتمد في أصول الدين، الردُّ على الكرَّامية، الردُّ على الباطنية، الردُّ على الجهمية، إبطال التأويلات لأخبار الصفات، الكلام في الاستواء، وعيون المسائل، وغيرها.**
- **<u>مؤلفاته في أصول الفقه:</u> العدَّة في أصول الفقه، ومختصر العدَّة، الكفاية في أصول الفقه، مختصر الكفاية، مقدمة المجرد في الأصول، وغيرها.**
- **<u>مؤلفاته في الفقه:</u> مختصر في الصيام، شروط أهل الذمة، شرح مختصر الخرقي، الجامع الصغير، شرح المذهب، وغيرها.**
- **<u>مؤلفاته في الحديث:</u> الأمالي، الفوائد الصحاح العوالي.**
- **<u>مؤلفاته في القرآن وعلومه:</u> أحكام القرآن، نقل القرآن، وغير ذلك من مؤلفات أخرى في الآداب، والأخلاق والفضائل، والأجوبة والمسائل.**

---

(١) راجع في بيان مؤلفاته/ طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى، (٢/٢٠٥). المحقق: محمد حامد الفقي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين الذهبي. (١٠/١٠١)، سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٨ / ٩١).

ثانيًا وفاته:

توفى القاضي– رحمه الله– ليلة الاثنين، يوم التاسع عشر من شهر رمضان المبارك، سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وصلى عليه يوم الاثنين بجامع المنصور ولده أبو القاسم، وقد تبع جنازته خلق كثير مع شدة الحرِّ في ذلك اليوم، ودفن بمقبرة الإمام أحمد، وقد انتقض السؤدد بمصابه، وانثلم المذهب بذهابه، فهو كما قيل:

اليوم مات نظام الفهم، واللسن .... ومات من كان يعينني على الزمن.

وأظلمت سبل الآداب إذ حجبت .... شمس المكارم في غيم من الكفن"[١]

(١) طبقات الحنابلة، أبو الحسين بن أبي يعلى. (٢ / ٢١٤) .

المبحث الثاني

موقف القاضي أبي يعلى من الصفات

المطلب الأول

موقف القاضي أبي يعلى من الأشاعرة، وأئمتهم

إن الناظر في كلام القاضي أبي يعلى الحنبلي من خلال مؤلفاته العقدية يتأكد لديه صحة ما نقله "تقي الدين السبكي"[١] عن متقدمي الحنابلة، وفضلهم، بقوله:

"والفرقة الأشعرية هم المتوسطون في ذلك، وهم الغالبون من الشافعية، والمالكية، **وفضلاء الحنابلة**، وسائر الناس، وأما المعتزلة فكانت لهم دولة في أوائل المائة الثالثة ساعدهم بعض الخلفاء، ثم انخذلوا، وهاتان الطائفتان الأشعرية، والمعتزلة هما المتقاومتان، وهما فحولة المتكلمين من أهل الإسلام، والأشعرية أعدلهما؛ لأنها بنَت أصولها على الكتاب، والسنَّة، والعقل الصحيح"[٢]، ويقول التاج السبكي[٣]: " والحنابلة أكثر فضلاء متقدميهم أشعرية لم يخرج منهم عن عقيدة

---

(١) تقي الدين السبكي (٦٨٣ - ٧٥٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م)

علي، بن عبد الكافي، بن علي، بن تمام، السبكي، الأنصاري، الخزرجي، أبو الحسن، أحد الحفاظ، المفسرين، المناظرين، وهو والد التاج السبكي، ولد في سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وانتقل إلى القاهرة، ثم إلى الشام، وولي قضاء الشام سنة ٧٣٩ هـ، واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها، من كتبه: السيف الصقيل- ط "، و " المسائل الحلبية وأجوبتها- خ " في فقه الشافعية، " و" و" شفاء السقام في زيارة خير الأنام - ط "و" وغير ذلك/ الأعلام. للزركلي (٤ / ٣٠٢).

(٢) السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل. تقي الدين السبكي صـ٢٢، ٢٣. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث. بتصرف يسير.

(٣) تاج الدين السبكي (٧٢٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث، ولد في القاهرة، وانتقل إلى

الأشعري إلا من لحق بأهل التجسيم، وهم في هذه الفرقة من الحنابلة أكثر من غيرهم"(١).

فالقاضي أبو يعلى من فضلاء متقدمي الحنابلة؛ وذلك لأنه تحدَّث في بعض مؤلفاته عن موقفه من صفات الباري- تعالى- بطريقة منافية تمامًا لما يدعيه أهل الإثبات من نسبة مذهبهم إلى سلف الأمة الصالح، ولذا ترى أن أهل الإثبات بالرغم من ثنائهم على القاضي أبي يعلى، وأنه على طريقة السلف الصالح، يثبتون في الوقت ذاته تأثره بالأشاعرة، وبمنهجهم، فيؤكدون تأثره بما دونه أهل الكلام من الأشعرية في كتبهم من الحديث عن الجواهر، والأعراض، والعقل، والروح، وقد اعتبر أهل الإثبات أن تأثر القاضي بطريقة المتكلمين مما يؤخذ عليه؛ لأنه- على حد قولهم- أدخل في الدين ما ليس منه، وهذا نصُّ كلامهم: "والقاضي أبو يعلى- رحمه الله- من كبار الحنابلة، بل هو من أكبر أئمتهم، ومقعد مذهبهم في الفروع، والأصول، فكان له باع طويل في موضوع العقيدة، كتابة، ودعوة، وردًا للباطل بالقول، والفعل، إلا أن القاضي- رحمه الله- قد تأثر بأقوال الأشاعرة الذين كانت بغداد تعجُّ بهم، فإن أول ما يظهر للمطالع لعقيدة القاضي أبي يعلى أثر المتكلمين فيه في أسلوبه في الكتابة في مسائل العقيدة، فتجد كتابه "المعتمد في أصول الدين" على طريقة المتكلمين؛ حيث ضمَّن هذا الكتاب المسائل التي يوردها المتكلمون في كتبهم التي يسمونها أصول الدين أمثال الكلام في الأعراض،

دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها، نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء في الشام، ثم عزل منه، من تصانيفه: " طبقات الشافعية الكبرى- ط " و" الأشباه والنظائر- خ " فقه، و" الطبقات الوسطى- خ " و" الطبقات الصغرى- خ، وغيرها/ الأعلام. للزركلي (٤ / ١٨٤).

(١) طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين السبكي. (٣٧٧/٣). تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. دار النشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع – ١٤١٣هـ. ط ٢.

والجواهر، والعقل، وماهية الروح، وغير ذلك، فيؤخذ على القاضي- رحمه الله- ومن سلك هذا الأسلوب إدخالهم هذه المسائل في أصول الدين"[١] ثم بعد تأكيدهم تأثر القاضي بطريقة المتكلمين تراهم لا يقرُّون القاضي فيما وافق فيه المتكلمين من مسائل العقيدة، ويؤكدون ذلك بقولهم: "إن الرجل شيخ من شيوخ الحنابلة، وهو من أهل الإثبات للصفات، والتسليم للنصوص من غير تعطيل، ولا تشبيه، ولا تحريف، ولا تأويل، بل كتابه هذا مؤلَف للرد على نفاة الصفات، والمأوِّلين لها، المحرِّفين لمعانيها، من الجهمية، والمعتزلة، والأشاعرة ومن تابعهم، أما القليل الذي وافق فيه المتكلمين- من نفى، أو إثبات، أو تفويض- مما يخالف كتاب الله، أو سنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم، أو نهج أصحابه، ومن تابعهم بإحسان، فنحن لا نقرُّه عليه، بل نردُّه، ولا نقبله"[٢]، وقالوا أيضًا: "وما أورده القاضي في كتابه "المعتمد في أصول الدين" يدل على أنه وافق الأشاعرة ببعض الأشياء، وخالفهم بالبعض الآخر، فعليه نرى أن القاضي قد تأثر بالأشعرية؛ حيث وافقهم في تأويل بعض الصفات[٣]

تأثر القاضي أبي يعلى بطريقة القاضي الباقلاني:

تحدثت في الفقرات السابقة عن تأثر القاضي أبي يعلى بالأشاعرة عمومًا، وبطريقتهم الكلامية، ويبدو هذا التأثر واضحًا بأحد أعلام المذهب الأشعري، ألا وهو القاضي الباقلاني، وقد أكَّد محقق كتاب مسائل الإيمان هذا التأثر قائلًا: "

---

(١) مسائل الإيمان. القاضي أبي يعلى. ص٦٦. تحقيق. سعود بن عبد العزيز الخلف. ط دار العاصمة. الرياض. الأجزاء١.ط١. ١٤١٠هـ.

(٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٥. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي. ط دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع. الكويت. الأجزاء٢.بدون. بتصرف يسير.

(٣) مسائل الإيمان. القاضي أبي يعلى. ص٧٨. تحقيق. سعود بن عبد العزيز الخلف. بتصرف يسير.

والناظر في كتاب القاضي "المعتمد في أصول الدين" يجد أنه كثير الشبه بكتاب الباقلاني -"الإنصاف"- وهذا يدل على تأثر القاضي أبي يعلى- رحمه الله- أول الأمر بالباقلاني"(١)

وقد أكَّد أيضًا ابن عساكر(٢) هذا التأثر عندما ذكر: " أن القاضي أبا يعلى كان يقرأ على "أبي محمد بن اللبان الأصولي" في داره ببغداد، وأبو محمد بن اللبان هو: عبد الله بن محمد الأصبهاني الذي صحب الباقلاني، وأخذ عنه مذهب الأشعري"(٣)، فيظهر من هذا النصّ أن القاضي- رحمه الله- قد أخذ أصول الاعتقاد عن "ابن اللبان" الذي تتلمذ على "القاضي الباقلاني"، ويقول ابن عساكر أيضًا: " أبو محمد الأصبهاني المعروف "بإبن اللبان" أحد أوعية العلم، ومن أهل الدين، والفضل، كان ثقة، صحب القاضي" الباقلاني" الأشعري، ودرس عليه أصول الديانات، وأصول الفقه"(٤)، وهذا ما أكده محقق كتاب "مسائل الإيمان" للقاضي أبي يعلى قائلًا: "أما القاضي أبو يعلى فموافقته للباقلاني ظاهرة، وتأثره به واضح، فكتابه "المعتمد" يظهر فيه واضحًا موافقته لكتاب الإنصاف للباقلاني، خاصة في المسائل الكلامية، كمسألة النظر، والأعراض، والأجسام"(٥).

---

(١) المرجع السابق. ص٧٦.

(٢) ابن عساكر (٤٩٩ - ٥٧١ هـ = ١١٠٥ - ١١٧٦ م)

علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ثقة الدين ابن عساكر بالدمشقي: المؤرخ، الحافظ، الرحالة، كان محدِّث الديار الشامية، مولده ووفاته في دمشق، له مؤلفات منها: " تاريخ دمشق الكبير- خ، " و " تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري - ط " و " كشف المغطى في فضل الموطأ - ط "، وغيرها/ الأعلام. للزركلي (٤ / ٢٧٣).

(٣) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. بن عساكر الدمشقي.. ص٢٦٢. الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت. ط الثالثة، ١٤٠٤هـ. عدد الأجزاء: ١

(٤) تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. بن عساكر الدمشقي. ص٢٦١.

(٥) مسائل الإيمان. القاضي أبي يعلى. ص١١٢. تحقيق. سعود بن عبد العزيز الخلف.

وقد أكد الشيخ ابن تيمية نفسه في أكثر من موضع من كتبه تأثر القاضي أبي يعلى بالأشعرية، فتراه يقرن بينه وبين علماء الأشعرية في الذكر، فقال وهو يتحدث عن موقف بعض علماء الأشعرية من صفات الباري: " ونوع ثالث: سمعوا الأحاديث، والآثار، وعظَّموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن، والحديث، والآثار ما لأئمة السنَّة، والحديث، وقد ظنوا صحَّة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، وهذا حال "أبي بكر ابن فورك"، "والقاضي أبي يعلى"، وأمثالهم، ولهذا كان هؤلاء تارة يختارون طريقة أهل التأويل، كما فعله ابن فورك، وأمثاله في الكلام على مشكل الآثار، وتارة يفوضون معانيها ويقولون: تجري على ظواهرها كما فعله "القاضي أبو يعلى"، وأمثاله في ذلك"(١) وقد كان الشيخ ابن تيمية كثيرًا ما يقرن بين القاضي أبي يعلى، والقاضي الباقلاني على أن قولهما واحد في المسألة، وهذا ظاهر واضح في كثير من المواطن في كتابه "درء تعارض العقل والنقل" في أكثر من موضع(٢)

مواطن تأثر القاضي بطريقة المتكلمين:

أولًا: أول واجب على المكلف:

ذكر القاضي أبو يعلى أن أول واجب على المكلف هو النظر، والاستدلال المؤديين إلى معرفته سبحانه و– تعالى–، متوافقًا في ذلك مع أهل السنة والجماعة من الأشعرية، والماتريدية، فقال: " وأول ما أوجب الله – تعالى – على خلقه العقلاء النظر، والاستدلال المؤديين إلى معرفة الله سبحانه؛ لأن من لا يعرف الله – تعالى– لا يمكنه أن يتقرَّب إليه، كما أن من لا يعرف زيدًا لا يمكنه التقرُّب إليه؛ لأن من شرط المتقرِّب أن يكون عالمًا بالمتقرَّب إليه، ولكنه ليس بمشاهد لنا،

---

(١) درء تعارض العقل والنقل. بن تيمية. (٣٠٢/٣). تحقيق: محمد رشاد سالم. الناشر: دار الكنوز الأدبية – الرياض، ١٣٩١هـ. عدد الأجزاء ١٠. بتصرف يسير.

(٢) راجع/ درء تعارض العقل والنقل. بن تيمية. (٣٠٢/٣، ٣٢٤).

ولا بمعلوم ضرورة، فوجب أن نعلمه بالنظر، والاستدلال"[١]، "قلت– أي محقق كتاب مسائل الإيمان– هذا القول من القاضـي– رحمه الله– يوافق فيه المتكلمين في جعلهم أول واجب على المكلف النظر، أو القصد إلى النظر، وهذا خلاف قول أهل السنَّة في أن أول واجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله"[٢] وموافقة القاضـي أبو يعلى للمتكلمين في هذه الجزئية صحيحة النسبة، فقد جاء في الإرشاد ما نصه: "فإن قال قائل: ما أول واجب على المكلف؟ قلنا: هذا مما اختلفت فيه عبارات الأئمة، فذهب بعضهم إلى أن أول واجب على المكلف معرفة الله، وذهب المحققون إلى أن أول واجب عليه النظر والاستدلال المؤديان إلى معرفة الصانع"[٣] "وقد اختُلف في أول واجب على المكلف أنه ماذا؟ فالأكثرون، ومنهم الأشعري على أنه معرفة الله – تعالى –؛ إذ هو أصل المعارف، والعقائد الدينية، وعليه يتفرع وجوب كل واجب من الواجبات الشرعية، وقيل هو النظر فيها أي في معرفة الله سبحانه؛ لأنه واجب اتفاقًا كما مرَّ وهو قبلها، وقيل هو أول جزء من النظر؛ لأن وجوب الكل يستلزم وجوب أجزائه، فأول جزء من النظر واجب وهو متقدم على النظر المتقدم على المعرفة، وقيل إنه القصد إلى النظر؛ لأن النظر مسبوق بالقصد المتقدم على أول أجزائه"[٤]

<u>ثانيًا: طريق وجوب النظر والاستدلال هو الشرع، لا العقل:</u>

قال القاضـي أبو يعلى: "وطريق وجوب النظر والاستدلال في معرفة الله سبحانه السمع، دون قضية العقل، ولا مجال للعقل في تحسين شيء من

---

(١) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٢١. تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٢) مسائل الإيمان. القاضي أبي يعلى. ص٦٩. تحقيق. سعود بن عبد العزيز الخلف.

(٣) الشامل في أصول الدين. أبو المعالي الجويني. ص ١٢٠. تحقيق: على سامي النشار. فيصل بديرعون. سهير محمد مختار. طبعة منشأة المعارف. الأسكندرية.١٩٦٩م.

(٤) المواقف. عضد الدين الإيجي. (١٦٥/١). تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. الناشر: دار الجيل – بيروت. ط الأولى، ١٩٩٧.عدد الأجزاء: ٣. بتصرف يسير.

المحسنات، ولا تقبيح شيء من المقبحات، ولا إثبات شيء من الواجبات، ولا بتحريم شيء من المحظورات، ولا تحليل شيء من المباحات، وإنما يعلم ذلك من جهة الرسل الصادقين من قِبل الله – تعالى –، ولو لم يرد الحكم والأمر من قبل الله – تعالى – لما وجب على العقلاء معرفة شيء من ذلك، خلافًا للمعتزلة وغيرهم في قولهم: إن العقل يوجب ويقبح ويحسن ويحرم الأشياء، والدلالة عليه قوله – تعالى–: قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾ [١]، فأخبر سبحانه أنه إنما بعث الرسل إلى العقلاء بالنذارة؛ لئلا يكون لهم حجة، فلو كان قد وجب عليهم شيء من جهة العقل قبل مجيء الرسل لما قال: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِۚ ﴾بل كان الواجب أن يقول لئلا يكون للناس على الله حجة بعد العقل، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [٢]فأخبر أنهم آمنون من العذاب قبل بعثة رسل، ولأنه لم يوجب عليهم شيئًا من جهة العقل بل أوجب عند مجيء الرسل[٣] وهذا الكلام من القاضي أبي يعلى موافق لما قاله السعد التفتازاني[٤] عندما قال: " لا خلاف بين أهل الإسلام في

---

(١) سورة النساء. الآية ١٦٥.

(٢) سورة الإسراء. عجز الآية ١٥.

(٣) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٢١، ٢٢. تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٤) السعد التفتازاني: هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني– نسبة إلى "تفتازان" من بلاد خراسان، ولد عام (٧١٢) هـ، وأخذ عن العضد الإيجي، والقطب الرازي، وغيرهما، ثم اشتهر ذكره، حتى انتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق، وتوفي بسمرقند سنة (٧٩٢) هـ، من كتبه: تهذيب المنطق والكلام، شرح مقاصد الطالبين في أصول الدين، شرح العقائد النسفية، حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، وغيرها /الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. بن حجر العسقلاني (٣٥٠/٤)، تحقيق: د. سالم الكرنكوي، الناشر. ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٩٧٢م.

وجوب النظر في معرفة الله – تعالى –، أي لأجل حصولها بقدر الطاقة البشرية؛ لأنه أمر مقدور يتوقف عليه الواجب المطلق الذي هو المعرفة، وكل مقدور يتوقف عليه الواجب المطلق فهو واجب شرعًا، وأما وجوب المعرفة فعندنا بالشرع؛ للنصوص الواردة فيه، والإجماع المنعقد عليه، واستناد جميع الواجبات إليه، وعند المعتزلة بالعقل؛ لأنها دافعة للضرر المظنون، وهو خوف العقاب في الآخرة"[١]

ثالثًا: صفات الباري لا هي هو، ولا هي غيره:

قال القاضي أبو يعلى: " وصفات الله – تعالى – ليست هي الباري، ولا غيره؛ لأنها لو كانت هي الباري لوجب أن تكون عالمة، قادرة، حيَّة؛ لأن الباري حيٌّ، عالم، قادر، ولا يجوز أن يكون كذلك إلا بوجود القدرة بذاته، وذلك باطل؛ لأن الصفات لا تحمل الصفات، ولا يجوز أن يقال إنها غيره؛ لأنها لو كانت غيره لجاز مفارقتها له إما بالزمان، أو بالمكان، أو بوجود أحدهما مع عدم الآخر، وقد دلَّت الدلالة على أن صفات الباري قديمة، وذاته قديمة[٢] وهذا الكلام عن صفات الباري بهذه الطريقة من صميم كلام الأشاعرة، وتتلخص نتيجة استدلال أهل السنة والجماعة من الأشعرية والماتريدية في أن الصفات زائدة على الذات، وأنها في الوقت نفسه ليست غيرها، بقولهم: "فكما أن هذه الصفات ليست عينًا، فهي ليست غيرًا، بمعنى أنها ليست منفكة، فهذه الصفات لا تنفك عن الذات، وهي قديمة قدم الذات؛ وذلك لأننا حين نتحدث عن الله –تبارك و– تعالى –– لا نتحدث عن ذات مجردة عن صفاتها، وإنما نتحدث عن ذات لها من صفات الجلال، والكمال ما استأهلت به حقيقة الألوهية، ويخطئ غاية الخطأ من يتصور الذات مجردة عن صفاتها، فمثل هذه الصفات مع الذات مثل الجزء مع الكل، فاليد من زيد لا يقال

---

(١) شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين التفتازاني.(٢٦٢/١). تحقيق: عبد الرحمن عميرة. تصدير فضيلة الشيخ صالح شرف. ط. عالم الكتب. بيروت لبان. ط٢، ١٩٩٨م.بتصرف يسير، والشامل للجويني. ص١١٥.

(٢) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٤٦ تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

إنها عينه، كما لا يقال إنها غيره، أي منفكة عنه، كذلك الواحد من العشرة، ليس هو العشرة، ولا يجوز أن ينفك عنها وهى عشرة"(١) وهذا هو مراد أهل السنّة من قولهم في هذه الصفات إنها ليست عين الذات، ولا غيرها، فهي ليست عينها في المفهوم؛ بحيث يمكن تصورها كذات الله، وليست غيرها في الماصدق، بحيث يمكن تصور الذات مجردة عن الصفات، أي لا يمكن أن توجد الصفات بدون الذات، أو توجد الذات بدون الصفات، فمفهوم صفة العلم هو: الانكشاف التام دون سبق خفاء، وهو قطعًا غير مفهوم الذات الإلهية، وهذا هو المقصود بنفي العينية، ووجود هذه الصفات ملازم لوجود الذات، فلا يجوز وجودها بدون الذات، ولا وجود الذات بدونها، وهذا هو المقصود بنفي الغيرية.

رابعًا: الدليل على قدرة الله، وعلمه: قال القاضي أبو يعلى في استدلاله على قدرة الله، وعلمه: "والدلالة على أنه قادر ظهور الأفعال منه، فدلَّ أنه قادر؛ لاستحالة ظهورها من العاجز، وبهذه الدلالة ندلُّ على أنه عالم، وهو عالم بجميع المعلومات؛ لأن كل معلوم للخلق لا يكون معلومًا لهم إلا بعد أن يخلق الله فيهم العلوم، فإذا ثبت هذا استحال أن يفعل العلوم المتعلقة بمعلومات مخصوصة، وهو غير عالم بها" (٢).

وقد دلَّل علماء الأشاعرة والماتريدية في أكثر من موضع على إثبات صفات القدرة، والعلم، والحياة وغيرها من الصفات لله – تعالى – بقولهم: "فإن العالم لا محالة على غاية من الحكمة، والإتقان، وهو مع ذلك جائز وجوده، وجائز عدمه، فما خصصه بالوجود يجب أن يكون مريدًا له، قادرًا عليه، عالمًا به، وإذا ثبت

(١) شرح العقائد النسفية. السعد التفتازاني. ص٣٦. تحقيق. أحمد حجازي السقا. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. ط. الأولى.١٤٠٧هـ، هداية المريد لجوهرة التوحيد. إبراهيم اللقاني. ص٤٢٠. تحقيق. مروان حسين عبد الصالحين. المجلد الأول. دار البصائر. القاهرة. ط الأولى ١٤٣٠هـ.

(٢) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٤٦، ٤٧. تحقيق.د. وديع زيدان حداد.

كونه قادرًا، مريدًا، عالمًا، وجب أن يكون حيًّا"[١] قال "الشهرستاني"[٢]: "إن الإنسان إذا فكر في خلقته من أي شيء ابتدأ؟ وكيف دار في أطوار الخلقة طورًا بعد طور حتى وصل إلى كمال الخلقة؟ وعرف يقينًا أنه بذاته لم يكن ليدبِّر خلقته، وينقله من درجة إلى درجة، ويرقيه من نقص إلى كمال، علم بالضرورة أن له صانعًا، قادرًا، عالمًا، مريدًا، فله صفات دلَّت أفعاله عليها، لا يمكن جحدها، وكما دلَّت الأفعال على كونه عالمًا، قادرًا، مريدًا، دلَّت على العلم، والقدرة، والإرادة، وأيضًا لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة، فيحصل بالعلم الإحكام، والإتقان، ويحصل بالقدرة الوقوع، والحدوث، ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت، وقدر دون قدر، وشكل دون شكل"[٣]

<u>خامسًا: قضية تعلُّق الصفات</u>: قال القاضي أبو يعلى: " وهو سبحانه عالم بمعلومات غير متناهية، وقادر بمقدورات غير متناهية، والدلالة عليه أنه قد ثبت أنه – تعالى – قادر في كل وقت على خلق حوادث أكثر مما فعلها أبدًا، ولا يجوز أن يأتي عليه زمان لا يصح أن يخلق فيه شيئاً؛ إذ لو جاز ذلك عليه أفضى إلى عجزه، وإذا ثبت أن مقدوراته غير متناهية، ثبت أن معلوماته كذلك؛ لأنها لو لم

---

(١) أبكار الأفكار في أصول الدين. سيف الدين الآمدي. ص ٢٦٩. تحقيق. د. أحمد محمد المهدي. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. مركز تحقيق التراث. ط الثانية. ١٤٢٤هـ.

(٢) الشهرستاني (٤٧٩ – ٥٤٨ هـ = ١٠٨٦ – ١١٥٣ م)

محمد بن عبد الكريم بن أحمد، الشهرستاني، كان إمامًا في علم الكلام، وأديان الأمم، ومذاهب الفلاسفة، ولد في شهرستان ثم انتقل إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ، فأقام بها ثلاث سنين، ثم عاد إلى بلده، وتوفي بها، كان وافر الفضل، كامل العقل، من كتبه: (الملل والنحل– ط)، (نهاية الإقدام في علم الكلام)، (الإرشاد إلى عقائد العباد)، (مصارعات الفلاسفة– خ) (تاريخ الحكماء– خ)، (المبدأ والمعاد)، وغيرها/ الأعلام. للزركلي (٦/ ٢١٥).

(٣) الملل والنحل. الشهرستاني. (٩٣/١). تحقيق: محمد سيد كيلاني. نشر: دار المعرفة– بيروت، ١٤٠٤هـ.عدد الأجزاء ٢.

تكن كذلك أفضى إلى جواز الجهل عليه، وي– تعالى – عن ذلك، وهو سبحانه عالم بعلم واحد، وقادر بقدرة واحدة، وحيّ بحياة واحدة، ومريد بإرادة واحدة، ويتكلم بكلام واحد، وعلمه متعلق بمعلومات غير متناهية، وقدرته متعلقة بمقدورات غير متناهية، وسمعه متعلق بسائر المسموعات، وبصره متعلق بسائر المبصرات، وإرادته متعلقة بسائر المحدثات"(١)، يقول الغزالي(٢): " أما القائلون بأن لله صفات واحدة لها تعلقات كثيرة فهم أكثر الآراء اعتدالًا؛ وذلك لأنهم أعطوا مبررًا لما ذهبوا إليه؛ حيث يقولون: إن الشيئين إذا وقع بينهما تغاير، فإما أن يكون تغاير حقيقي، أو تغاير اعتباري، فالتغاير إنما يكون حقيقيًا إذا كان مبنيًا على أساس التغاير بالذات، بمعنى أن كلًا من الشيئين يغاير الآخر تمام المغايرة، ويختلف عنه تمام الاختلاف، كالاختلاف بين الحركة، والسكون، والجوهر، والعرض، ويكون التغاير اعتباريًا إذا كان مبنيًا على أمر خارجي، لا بحسب الذات، بمعنى أن الشيئين مشتركان في الحقيقة، والماهية مع الاختلاف في التعلُّق، كالأمر، والنهي اللذان يعودان إلى حقيقة الكلام، وكالعلم بقدوم زيد، وموت عمر، وإنجاب خالد، وهي أمور ترجع كلها إلى صفة واحدة وهى العلم، ومن هذا التفسير نستطيع أن نقول: إن المتأمل في ذات الله – تعالى–، وصفاته يجد أن بين كل من الذات، والصفات تغاير بالمفهوم، وكذلك بين كل صفة، وأخرى، كذلك يجد المتأمل أن الصفة

---

(١) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٤٩ تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٢) الغزالي(٤٥٠ – ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨ – ١١١١ م) محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجَّة الإسلام، من أكبر علماء الكلام، وله في التصوف، والفلسفة باع عظيم، وكان مولده، ووفاته في (قصبة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور، ثم إلى بغداد، فالحجاز، فبلاد الشام، فمصر، وعاد إلى بلدته، نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقوله بتشديد الزاي) أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف، من كتبه: (إحياء علوم الدين– ط)، (تهافت الفلاسفة– ط)، (الاقتصاد في الاعتقاد– ط) (مقاصد الفلاسفة– ط)، (المضنون به على غير أهله–ط)، (المنقذ من الضلال–ط) وغيرها/ الأعلام. للزركلي (٢٢/٧).

الواحدة حين تتعدد متعلقاتها، فإن هذا التعلق لا يحدث في نفس الصفة تغايرًا بالمفهوم، فصح على ذلك أن نقول: إن لله ذات، وصفات هي صفات المعاني، وأن كل صفة من الصفات يندرج تحتها متعلقات لا نهاية لها، وأن كل صفة لا تتعدد بتعدد متعلقاتها"[١]

سادسًا: التحسين والتقبيح شرعيان، أم عقليان؟ قال القاضي أبو يعلى: " وجه استحقاق الذمّ، والمدح على الأفعال ورود الشرع بذلك، وجعله مستحقًا علينا، وإلزامنا فعل المدح لمن فعل بعض الأفعال، وفعل الذم لمن فعل بعضًا منها، خلافًا للمعتزلة في قولهم: طريق ذلك جهة العقل، والدلالة عليه ما تقدم أنه لا حسن، ولا قبيح في الفعل، ولا طريق فيه نعلم به قبح قبيح من الأفعال، وحسن حسن فيها، وليس في استحقاق المدح والذم على الفعل شرط، إلا ما جعله الشرع شرطًا في ذلك، وهو كونه فاعلًا له على شرائط من البلوغ، والعقل، ونحو ذلك من الشروط الشرعية، خلافًا للمعتزلة[٢]، قال السعد التفتازاني: " وقد اشتهر أن الحسن والقبح عندنا شرعيان، وعند المعتزلة عقليان، فعندنا ذلك بمجرد الشرع، بمعنى أن العقل لا يحكم بأن الفعل حسن، أو قبيح في حكم الله – تعالى –، بل ما ورد الأمر به فهو حسن، وما ورد النهي عنه فقبيح، من غير أن يكون للعقل جهة محسنة، أو مقبحة في ذاته، ولا بحسب جهاته، واعتباراته، وعندهم للعقل جهة محسِّنة، أو مقبِّحة في حكم الله – تعالى – يدركها العقل بالضرورة [٣]".

سابعًا: تنزه فعله – تعالى– عن الغرض:

قال القاضي أبو يعلى: "ولا يجوز أن يفعل الله –سبحانه وتعالى– الشيء لغرض، ولا لداع، والدلالة عليه أن الأعراض، والعلل لا تجوز إلا على من جازت

---

(١) الجانب الإلهي في فكر الإمام الغزالي عرض وتحليل. أ.د طه الدسوقي حبيشي. ص ٢٦٨. مطبعة رشوان. بدون.

(٢) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص١٠٦ تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٣) شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين التفتازاني. (٤/٢٨٢). تحقيق: عبد الرحمن عميرة.

عليه المضار، والمنافع، ويكون محتاجًا، والقديم – تعالى – غنىُ لنفسه، ولا يجوز عليه شيء من ذلك؛ لأنه لو جاز ذلك عليه لدلَّ على حدثه؛ لأن هذه الأشياء من سمات الحدث" [١] يقول السعد مؤكدًا كلام القاضي أبي يعلى: "ما ذهب إليه الأشاعرة من أن أفعال الله – تعالى– ليست معللة بالأغراض يفهم من بعض أدلته عموم السلب، ولزوم النفي، بمعنى أنه يمتنع أن يكون شيء من أفعاله معللًا بالغرض، فلو كان الباري فاعلًا لغرض لكان ناقصًا في ذاته مستكملًا بتحصيل ذلك الغرض؛ لأنه لا بد في الغرض من أن يكون وجوده أصلح للفاعل من عدمه، وهو معنى الكمال"[٢]

(١) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص١٤٨. تحقيق. د. وديع زيدان حداد.
(٢) شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين التفتازاني. (٣٠٢/٤). تحقيق: عبد الرحمن عميرة.، المواقف. عضد الدين الإيجي. (٢٩٤/٣). تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.

المطلب الثاني

تأثر القاضي أبي يعلى بالمناطقة، وطريقتهم

قد تبين لنا مما سبق تأثر القاضي أبي يعلى في كثير من آرائه العقدية بطريقة المتكلمين من الأشاعرة، ونحن هنا نضيف إلى ذلك تأثره بهم أيضًا في عرض مسائله المنطقية، فهذا محقق كتاب إبطال التأويلات لأخبار الصفات يؤكد ذلك قائلًا: "وأما قوله- يقصد القاضي أبا يعلى- ولا يجوز عليه ما يجوز عليهم من التغيُّر من حال إلى حال، ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، فكلام لم يأت ذكره في الكتاب، والسنَّة المنقولة عن النبي- صلى الله عليه وسلم-، إنما هو من إحداث أهل الكلام، الذين أكثروا من نفي صفات لم تذكر لا في الكتاب، ولا في السنَّة، مثل قولهم أنه ليس فوق، ولا تحت، ولا يمين، ولا شمال، ولا أمام، ولا خلف، وليس داخل العالم، ولا خارجه، وليس بجسم، ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم، ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون، ولا رائحة، ولا طعم، ولا مجسة، ولا بذي حرارة، ولا برودة، ولا رطوبة، ولا يبوسة، ولا طول ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا يتحرك، ولا يسكن، ولا يتبعض، وليس بذي أبعاض، وأجزاء، وجوارح، وأعضاء، إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري عن المعتزلة"(١) فهذه شهادة صريحة على تأثر القاضي أبي يعلى بطريقة أهل الكلام، والمنطق، وبناءً على ذلك فالناظر في الكتب العقدية للقاضي أبي يعلى يلاحظ هذا التأثر الكبير بالمناطقة، وطريقتهم، وهذه بعض النماذج التي تؤكد ذلك:

---

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢١. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

الموضع الأول: الحديث عن تقسيم الموجودات:

قال القاضي أبو يعلى: "والمعلومات على ضربين: - موجود، ومعدوم، فالمعدوم على خمسة أضرب: - **معدوم لم يوجد قط، ولا يصح أن يوجد**، وهو المحال الممتنع، نحو اجتماع الضدين، وكون الجسم في مكانين، **ومعدوم لا يوجد؛ لإخبار الله عنه أنه لا يوجده، وقد كان يصح وجوده**، نحو ردِّ أهل المعاد إلى الدنيا، وإدخال الكفار الجنة، **ومعدوم في وقتنا هذا، ويوجد فيما بعد**، نحو الحشر، والجزاء، والثواب، والعقاب، وقيام الساعة، **ومعدوم كان موجودًا**، نحو ما كان وتقضَّى من أفعالنا، وما كان من أمس يومنا، **ومعدوم يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون**، نحو ما يقدِّر الله سبحانه عليه مما لا يعلم أن يفعله أم لا، نحو جواز تحريك الساكن، وتسكين المتحرك"(١) وهذه الطريقة تشبه طريقة المناطقة في تقسيم الكلي باعتبار وجوده في الخارج، أو عدم وجوده إلى أقسام عدَّة، "فقد قسم المناطقة الأقدمون الكلِّي إلى: - ما لم يوجد منه شيء، وما وجد منه شيء واحد فقط، وما وجد منه أفراد، ثم جاء المتأخرون فقسموا كل قسم من هذه الثلاثة إلى قسمين، فصارت الأقسام ستة، فقسموا الأول إلى: - ما يستحيل وجوده، وإلى ما يمكن وجوده، وقسموا الثاني: - إلى ما يستحيل وجود غيره معه، وإلى ما يمكن وجود غيره معه، وقسموا الثالث إلى: - ما وجد منه أفراد متناهية، وإلى ما وجد منه أفراد غير متناهية"(٢)

الموضع الثاني: الحديث عن الأجسام، والأعراض:

قال القاضي أبو يعلى: "وأما الجسم فهو المؤلَّف من الجوهر، وكل مؤلف جسم، وكل جسم مؤلف، والجسم محدَث؛ لأنا وجدنا هذه الأجسام تتغير عليها الأحوال، والصفات، فتكون تارة متحركة، وأخرى ساكنة، وتارة حيَّة، وأخرى ميِّتة،

---

(١) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٣٤. تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٢) راجع/ تحرير القواعد المنطقية. قطب الدين الرازي. ص٦١. ط مكتبة ومطبعة البابي الحلبي. ط الثانية ١٩٤٨هـ.

فأما العرض فهو الذي يعرض في الجواهر والأجسام، ولا يصح بقاؤه، والدلالة عليه قوله – تعالى –: ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[١]، فسمى الأموال أعراضًا؛ إذ كان آخرها إلى الزوال، ومنه قول أهل اللغة: عرض لفلان عارض من حمَّى، أو جنون، إذا لم يدم به، ولأن الله – تعالى – أخبر عن الكفار فيما أظلهم من العذاب أنه عارض لما اعتقدوا فيه أنه لا يدوم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾"[٢] وهذه الطريقة تشبه إلى حد كبير طريقة الإمام الباقلاني في حديثه عن الأجسام، والجواهر، والأعراض، وهو يقول: " المحدَثات كلها على ثلاثة أقسام: – جسم، وجوهر، وعرض، فالجسم في اللغة هو: المؤلَّف، المركب، يدل على ذلك قولهم: رجل جسيم، وزيد أجسم من عمرو، وهذا اللفظ من أبنية المبالغة، والجوهر: الذي له حيز، والحيز هو المكان، أو ما يقدِّر تقدير المكان عن أنه يوجد فيه غيره، والعرض: هو الذي يعرض في الجوهر، ولا يصح بقاؤه وقتين، يدل على ذلك قولهم: عرض لفلان عارض من مرض، وصداع إذا قرب زواله، ولم يعتقد دوامه، ومنه قوله عز وجل ﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْأَخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [٣]، وقوله ﴿ قَالُوا۟ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾[٤] " فكل شيء قرب عدمه، وزواله، موصوف بذلك، وهذه صفة المعاني القائمة بالأجسام، فوجب وصفها في قضية العقل بأنها أعراض"[٥] ومثل هذه الطريقة عند الجويني في الشامل[٦].

---

(١) سورة الأنفال، عجز الآية٦٧.

(٢) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٣٦، والآية من سورة الأحقاف. جزء الآية ٢٤.

(٣) سورة الأنفال، عجز الآية٦٧.

(٤) سورة الأحقاف. جزء الآية ٢٤.

(٥) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. الباقلاني. ص ١٦. تحقيق وتعليق وتقديم. محمد زاهد الكوثري.

(٦) الشامل في أصول الدين. أبو المعالي الجويني. ص ١٦٦.

الموضع الثالث: حدوث الجواهر، والأعراض، والأجسام:

قال القاضي أبو يعلى: "وجميع ما في العالم محدثة جواهره، وأعراضه، وأجسامه، وقد دلَّلنا على حدوث كل واحد من الجواهر، والأجسام، والأعراض، وإذا ثبت أن جميع ذلك محدثة فلا بد له من محدث أحدثه، وصانع صنعه، خلافًا للملحدة في نفي الصانع، والدلالة عليه أن المحدَث لو لم يتعلق بمحدِث لم تتعلق الكتابة بكاتب، ولا الضرب بضارب، واستحالة محدث لا محدث له كاستحالة كتابة لا كاتب لها"[1] قال الباقلاني: " ويجب أن يعلم: أن العالم محدَث، والدليل على حدوثه تغيُّره من حال إلى حال، ومن صفة إلى صفة، وما كان هذا سبيله ووصفه كان محدثاً، وإذا صح حدوث العالم؛ فلا بد له من محدِث أحدثه، ومصوِّر صوَّره، والدليل على ذلك: أن الكتابة لا بد لها من كاتب كتبها، والصورة لا بد لها من مصور صورها، والبناء لا بد له من بان بناه"[2] ولا شك أن تأثر القاضي أبي يعلى بالقاضي الباقلاني ظاهر إلى درجة أن العبارات تكاد تكون نفس العبارات.

الموضع الرابع: وحدانية الباري – تعالى–:

قال القاضي أبو يعلى: "وصانع العالم واحد لا شريك له، قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ فَإِيَّٰيَ فَٱرۡهَبُونِ ﴾ [3]، ولأنه لو كان للعالم أكثر من صانع واحد لكان لا يستحيل أن يريد أحدهما خلاف ما يريد الآخر، ولو أراد أحدهما خلاف ما يريد الآخر لكان لا يخلو: – أن يتم ما يريدان جميعًا، أو لا يتم، أو يتم ما يريد أحدهما دون الآخر، ومحال أن يتم مرادهما؛ لأنه يستحيل أن يكون الجسم حيًّا، ميّتًا في حال، وإذا لم يتم مرادهما وجب عجزهما، فالعاجز لا يكون إلهًا، وإن تم مراد أحدهما دون الآخر كان من لم يتم مراده عاجزًا، والعاجز

(١) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٣٩. تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٢) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. الباقلاني. ص ٢٩.

(٣) سورة النحل الآية ٥١.

ليس بإله"[١] قال السعد التفتازاني: " لو وجد إلهان بصفات الألوهية فإذا أراد أحدهما أمرًا- كحركة جسم مثلًا- فإما أن يتمكَّن الآخر من إرادة ضده، أو لا، وكلاهما محال؛ أما الأول: فلأنه لو فرض تعلق إرادته بذلك الضدّ فإما أن يقع مرادهما، وهو محال؛ لاستلزامه اجتماع الضدين، أو لا يقع مراد واحد منهما، وهو محال، لاستلزامه عجز الإلهين الموصوفين بكمال القدرة على ما هو المفروض، ولاستلزامه ارتفاع الضدين المفروض امتناع خلوّ المحل عنهما كحركة جسم، وسكونه في زمان معين، أو يقع مراد أحدهما دون الآخر، وهو محال؛ لاستلزامه الترجح بلا مرجح، وعجز من فرض قادرًا؛ حيث لم يقع مراده"[٢] ويقول الباقلاني أيضًا: " ويجب أن يعلم: أن صانع العالم- جلَّت قدرته- واحد، أحد؛ ومعنى ذلك أنه ليس معه إله سواه، ولا من يستحق العبادة إلا إياه، ولا نريد بذلك إنه واحد من جهة العدد، وكذلك قولنا أحد، وفرد، إنما نريد به أنه لا شبيه له، ولا نظير، ونريد بذلك أن ليس معه من يستحق الإلهية سواه، وأيضًا فلو جاز أن يكون اثنين، أو أكثر، فيريد أحدهما شيئًا، ويريد الآخر ضده، فلا يخلو أن يتم مرادهما، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر، ولا يجوز أن يتم مرادهما؛ لأن في إتمام مراد أحدهما عجز الآخر؛ لأنه تمَّ ما لا يريد، وفي ذلك تعجيز لكل واحد منهما؛ لأنه تم ما لا يتم مراد واحد منهما، فقد ثبت عجزهما أيضًا، ومن يكن عاجزًا فليس بإله، أو يتم مراد أحدهما دون الآخر؛ فالذي تم مراده هو الإله، والذي لم يتم عاجز ليس بإله، فلم يكن إلا إله واحد كما ذكرنا"[٣]"

(١) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٤٠. تحقيق. د. وديع زيدان حداد

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين التفتازاني. (٣٥/٤). تحقيق. عبد الرحمن عميرة. والشامل للجويني. ص٣٥٢

(٣)الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به. الباقلاني. ص ٣٢. تحقيق وتعليق وتقديم. محمد زاهد الكوثري.

فهذه بعض المواضع القليلة التي نقلتها للتدليل على تأثر القاضي بطريقة المناطقة، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى كتب القاضي أبي يعلى، وخصوصًا كتابه "المعتمد"[(١)] ففيه عشرات المواضع التي يظهر فيها جليًا تأثر القاضي أبي يعلى بأئمة أهل السنَّة من الأشاعرة في عرض مسائله المنطقية، وخصوصًا تأثره الكبير بطريقة القاضي الباقلاني.

---

(١) راجع/ المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص١٩: ٤٣. تحقيق.د. وديع زيدان حداد.

المطلب الثالث

حديث القاضي أبي يعلى عن الصفات الإلهية

نتناول في هذا المطلب بإذن الله- تعالى- حديث القاضي أبي يعلى عن الصفات الإلهية، وما موقفه منها من حيث التفويض، أو التأويل، أو الإثبات:

أولًا: الحديث عن اليد، والقبضة، والإصبع، والكفّ:

تطلق لفظة اليد في اللغة على عدة معان: "ما بين حقيقة، ومجاز، الأول: الجارحة، الثاني: القوة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱذۡكُرۡ عَبۡدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلۡأَيۡدِۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾[1]، الثالث: الملك، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلۡ إِنَّ ٱلۡفَضۡلَ بِيَدِ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾[2]الرابع: العهد، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾[3]، الخامس: الذل، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ عَن يَدٖ وَهُمۡ صَٰغِرُونَ ﴾[4] ومن معانيها أيضًا: الاستسلام، الانقياد، النعمة، السلطان إلى غير ذلك من المعاني"[5] وقد اختلفت مشارب العلماء حول فهم المراد من هذه الصفة، فاستبعد بعضهم إثبات يدٍ لله بمعنى الجارحة، يقول ابن الجوزي: "فقد ثبت بالدليل القاطع أن يد الحق- سبحانه و- تعالى- ليست بجارحة، وأن قبضته للأشياء ليست مباشرة"[6]، وقد نقل ابن الجوزي أيضًا تأويل اليدين في قوله تعالى:

(١) سورة ص جزء الآية ١٧.

(٢) سورة آل عمران جزء الآية ٧٣.

(٣) سورة الفتح: جزء الآية١٠.

(٤) سورة التوبة. عجز الآية ٢٩.

(٥) راجع/ فتح الباري شرح صحيح البخاري. ابن حجر. (٣٩٤/١٣). ط. دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.الأجزاء ١٣.

(٦) دفع شبهة التشبيه. ابن الجوزي. ص ٢١٠. تحقيق حسن السقاف. ط. دار الإمام النووي. ١٤١٣هـ.الأردن. الأجزاء١.

﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾[(١)] يعني بالذات، فيكون معنى الآية: لما خلقت أنا، فهو كقوله ذلك بما قدمت يداك أي: بما قدمتَ أنت" [(٢)]، وقيل أيضًا: " يد الله كناية عن القدرة، والقوة"[(٣)]، وقال الإمام الشوكاني في معنى قوله – تعالى–: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾: " أي ما صرفك، وصدَّك عن السجود لما توليت خلقه، من غير واسطة، وأضاف خلقه إلى نفسه تكريمًا له، وتشريفًا مع أنه –سبحانه– خالق كل شيء، كما أضاف إلى نفسه الروح، والبيت، والمساجد"[(٤)].

وذهب البعض إلى التفويض، فأثبتوا اليد كصفة، مع عدم تأويلها، فقالوا: " إنَّ لله– تعالى– يدين، وهما صفة له في ذاته، ليستا بجارحتين، وليستا بمركبتين، ولا جسم، ولا جنس من الأجناس، ولا من جنس المحدود، والأبعاض، والجوارح، قال تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ ﴾[(٥)]ويفسَد أن تكون يده هي القوة، والنعمة، والتفضل"[(٦)]،

<u>وأما أهل الإثبات</u> فقد ذهبوا إلى إثبات هذه الصفة، وغيرها من الصفات على حقيقتها التي يعهدها البشر، ثم أتبعوا ذلك بقولهم: لا كصفات المخلوقين، فقالوا: " له ذات حقيقة ليست كالذوات، وله صفات حقيقة، لا مجازًا، ليست كصفات المخلوقين، وكذلك قولنا في وجهه– تبارك وتعالى–، ويديه، وسمعه،

(١) سورة ص: جزء الآية ٧٥.
(٢) دفع شبهة التشبيه. ابن الجوزي. ص ١١٥.بتصرف يسير.
(٣) الجواهر الحسان في تفسير القرآن. للثعالبي (٦٩/٣). ط دار الكتب العلمية: بيروت.
(٤) فتح القدير. للشوكاني (٤٢٩/٤).
(٥) سورة ص: جزء الآية ٧٥.
(٦) العقيدة، للإمام أحمد، رواية الخلال. (١٠٤/٢) ط دار قتيبة: دمشق.

وبصره، وكلامه، واستوائه"[١] أي يثبتون اليد لله على حقيقتها لكن ليست كأيدي البشر، وكذلك بقية صفاته – تعالى –، ويؤكدون ذلك بقولهم: "وقد أعلمهم– سبحانه– على لسان رسوله أنه يقبض سماواته بيده، والأرض باليد الأخرى، ثم يهزُّهن، وأن السماوات السبع، والأرضين السبع في كفه– تعالى– كخردلة في كفِّ أحدكم، وأنه يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والشجر على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، فأي أيد للخلق، وأي إصبع تشبه هذه اليد وهذا الإصبع حتى يكون إثباتها تشبيهًا، وتمثيلًا، فقاتل الله أصحاب التحريف، والتأويل، وأصحاب التخييل، وأصحاب التجهيل، وأصحاب التشبيه، والتمثيل، بما حرَّفوه من الحقائق الإيمانية، والمعارف الإلهية"[٢]

<u>الحديث عن الإصبع:</u> قد اختلفت آراء العلماء في شأن صفة الإصبع، أو الأصابع، فمنهم من يرى (أن الإصبع كناية عن القهر، والقدرة، وفى معنى هذا الحديث قوله– صلى الله عليه وسلم–"قلوب بنى آدم بين إصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء"[٣] ولما كان القلب بين إصبعين من أصابع الرحمن ذليلًا، مقهورًا، دلَّ بهذا على أن القلوب مقهورة لمقلبها)[٤] ومن العلماء من قال: " لا يحمل ذكر الإصبع على الجارحة، بل يحمل على أنه صفة من صفات الله، لا تُكيَّف، ولا تُحد"[٥]، ومنهم من أوَّلها، فقيل: "أما لفظ اليدين فإنه يحتمل القدرة، ولذا يصح أن يقال: فلان في يدىّ فلان إذا كان متعلقًا بقدرته، وتحت حكمه، وقبضته،

---

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. ابن القيم. (٤٢٦/٢) تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله. الناشر: دار العاصمة – الرياض. ط. الثالثة، ١٩٩٨.عدد الأجزاء: ٤.

(٢) المرجع السابق. (٤٣٣/٢).

(٣) صحيح مسلم.، كتاب القدر، باب (تصريف الله – تعالى – القلوب). (٤/ ٢٤٥). رقم ٢٦٥٤.

(٤) دفع شبهة التشبيه. ابن الجوزي. ص ٢٠٦.

(٥) فتح الباري. ابن حجر. (٣٩٨/١٣).

وإن لم يكن في يديه اللتين هما بمعنى الجارحتين أصلًا، وعلى هذا يحمل قوله- عليه الصلاة والسلام-: "قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن"[١] قال الإمام الغزالي: " وقوله- صلى الله عليه وسلم-: " قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن"، فإنه عند الجاهل يخيل عضوين مركبين من اللحم، والعظم، والعصب، مشتملين على الأنامل، والأظفار، نابتين من الكف، وعند العالِم يدل على المعنى المستعار له دون الموضوع له، وهو ما كان الإصبع له، وكان سر الإصبع وروحه، وحقيقته، وهو القدرة على التقليب كما يشاء"[٢] **وأما أهل الإثبات** فيثبون الأصابع على حقيقتها بقولهم" فأهل السنَّة والجماعة يثبتون لله – تعالى- أصابع تليق به، ليس كمثله شيء"[٣].

رأي القاضي أبي يعلى في المسألة: بدأ القاضي حديثه عن الصفات الإلهية بالحديث عن إثبات اليد، وتوابعها من القبضة، والأصابع، والكفِّ، فأثبتها لله – تعالى- باعتبارها صفات ليست منفصلة عن الذات، وعلى ذلك فهى ليست بجوارح، أو أبعاضًا، أو أعضاءً لله – تعالى-، ولا يترتب على إثباتها لله على هذه الحالة نسبة مماسة، أو ممارسة، أو تجسيم، أو غيرها من صفات الأجسام، فتراه إثباتًا في عين التفويض، وتفويضًا في عين الإثبات، وهكذا في معظم الصفات، كما هو منهج السلف الصالح، فبعد أن نقل القاضي أبو يعلى قول رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: "إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، فجاء بنو آدم منهم الأحمر، والأسود، والأبيض، وبيْن ذلك، والسهل، والحزن،

(١) غاية المرام في علم الكلام. علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي. ص ١٣٩. تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف. الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٣٩١هـ.عدد الأجزاء: ١

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد. الغزالي. ص ٦٦. تحقيق موفق فوزي الجبر. ط. الحكمة للطباعة. دمشق. ط. الأولى. ١٩٩٤م

(٣) صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة. علوي بن عبد القادر السَّقَّاف. ص ٦٨. الناشر: الدرر السنية – دار الهجرة. ط الثالثة، ١٤٢٦ هـ. الأجزاء: ١.

والخبيث، والطيب"[١] قال بعد ذلك: اعلم أنه غير ممتنع إطلاق القبضة عليه- سبحانه- **وإضافتها إلى الصفة التي هي اليد** التي خلق بها آدم؛ لأنه مخلوق باليد من هذه القبضة، فدلّ على أنها قبضة باليد، وفي جواز إطلاق ذلك أنه ليس في ذلك ما يُحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نحمل القبضة على معنى الجارحة، والعضو، والبعض، ومعالجة، وممارسة، بل نطلق هذه التسمية كما أطلقنا قوله تَعَالَىٰ:﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[٢] على ظاهره، وكذلك الوجه، والعين، والاستواء لا في مكان"[٣] فالواضح أن القاضي أبا يعلى قد أثبت اليد، والقبضة لله – تعالى- على كونهما صفتين لله، خاليتين من أي معنىً للتجسيم، أو التبعيض، فلم يقل يد على الحقيقة ليست كأيدي البشر، أو جارحة على الحقيقة ليست كجوارح البشر، وما أجمل تعبيره عندما قال في هذا النص: "**اعلم أنه غير ممتنع إطلاق القبضة عليه سبحانه، وإضافتها إلى الصفة التي هي اليد..؛ لأنا لا نحمل القبضة على معنى الجارحة، والعضو، والبعض، ومعالجة، وممارسة،** " فلم يضف القبض إلى اليد الجارحة، وإنما قال: وإضافتها إلى الصفة التي هى اليد، وبالرغم من أن القاضي لم يأول اليد بالقدرة كما يقول أهل السنَّة من الأشاعرة، والماتريدية، إلا أنه لم يثبتها جارحة ليست كالجوارح كما يقول المثبتة، وهكذا فعل في بقية الصفات كإثبات الكفِّ، والأصابع، والقَدَم لله – تعالى –، كما سنتبين من أقواله

<u>**إثبات صفة الأصابع:**</u> قال أبو يعلى بعد أن أورد عدة أحاديث لإثبات صفة الأصابع لله – تعالى-: "اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره، في إثبات

---

(١) إسناده صحيح/ سنن أبي داود. (٧/٧٨). المحقق: شعَيب الأرنؤوط- محَمَّد كامِل قره بللي. عدد الأجزاء: ٧. الناشر: دار الرسالة العالمية. ط: الأولى، ٢٠٠٩ م.

(٢) سورة ص، جزء الآية ٧٥.

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص١٦٨. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

الأصابع؛ إذ ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لما بيَّنا في الخبر الذي قبله؛ لأنا لا نثبت أصابعًا هي جارحة، ولا أبعاضًا، وإنما نطلق ذلك كما أطلقنا تسمية اليدين، والوجه، والعين، وغير ذلك، ويكون المقصود بالخبر: الفزع من الله سبحانه، والمسارعة إلى الطاعات، والخوف من سوء المنقلب"[١].

<u>إثبات صفة الكفِّ، أو اليمين للرحمن</u>: كما أثبت القاضي أبو يعلى صفة اليد، والقبض للباري- تعالى- على أنها صفات لا تُحيل إلى معنى الجسمية، أوالتبعيض، أثبت هنا الكف، أواليمين لله - تعالى- على أنها صفات، وليست جوارح، وجعل المقصود من هذا الإثبات الحث على المسارعة إلى بذل الصدقات، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رضى اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ"[٢] قال القاضي أبو يعلى بعد نقله لهذا الحديث: "اعلم أنه غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره؛ إذ ليس فيه ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحق؛ **لأنا لا نُثبت كفًا هو جارحة، ولا بعضًا، بل نطلق كفًا هو صفة،** كما أطلقنا يدين، ووجهًا، وعينًا، وسمعًا، وبصرًا، وذاتًا، كذلك لا يمتنع إطلاق ذلك في الكفِّ، ويكون فائدة الخبر الترغيب، والحث في الصدقة، وأنها مما يجب أن يُقصد بها الطيب من المال لحصولها في كف الرحمن، وأنه لا يقبل منا إلا الطيب" [٣] فالقاضي هنا أثبت صفة الكفّ للباري - تعالى- تفويضًا، ثم عطف على هذا التفويض معنى التأويل

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٣١٦. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٢) صحيح البخاري. كتاب الزكاة. باب الصدقة من كسب طيب. (١٠٨/٢) المحقق: محمد زهير بن ناصر.

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٣٠٧. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

عندما قال: **ويكون فائدة الخبر الترغيب، والحث في الصدقة، وأنها مما يجب أن يُقصد بها الطيب من المال لحصولها في كف الرحمن،** وأنه لا يقبل منا إلا الطيب" فهو لا يثبت كفَّ الجارحة، وإنما المراد الصفة، وإلى هذا المعنى أشار الرازي قائلًا: " فهو كناية عن زيادة الاهتمام بذلك الفعل، وقوة العناية به"(١).

ثانيًا: إثبات صفة القَدَم، أوالرجْل لله – تعالى –:

قد ورد ذكر القدم، أوالرجْل منسوبة لله – تعالى– في بعض نصوص الشرع الحنيف، وقد اختلفت مشارب العلماء أيضًا في فهم المراد من هذه النسبة، فتأوَّل بعضهم معنى القَدَم الوارد في بعض النصوص كقوله– صلى الله عليه وسلم– ": لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ، قَطْ، وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ"(٢) قيل المعنى: حتَّى يَجْعَلَ اللَّهُ فيها الذين قَدَّمَهُم من شِرَار خَلْقِهِ، وأثْبَتَهُم لها، وقيل: المرادُ بالقَدَمِ: الّذين تَقَدَّمُ القَوْلُ بِتَخْلِيدِهِم النَّارَ؛ لأنه – تعالى– أخبر أنه كُلَّما أُلقِيَ فِيها قالت: هل مِنْ مَزِيدٍ، فإذا امتلأتْ بِمَنْ تَقَدَّمَ القَوْلُ بِأَنَّهُم يملؤونها قالتْ: حَسْبِي أي: قَدْ امْتَلأْتُ"(٣) وعلى هذا فإن المشهور في تأويل القَدَم: أنها أهلُ النَّار الذين قَدَّمَهُم الله – تعالى– لها من شِرَار خلْقه، كما أنّ المؤمنين قدَمُه الذين قَدَّمهم للجنَّة، "وأما قوله تَعَالَىٰ: ﴿ يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ ﴾(٤) فيحتمل أن يكون المراد به: الكشف عما في القيامة من الأهوال، وما أعدَّ للكفار من السلاسل، والأغلال، ولهذا يقال: قامت الحرب على ساق عند التحامها، وتصادم أبطالها، واشتداد أهوالها"(٥)

(١) أساس التقديس. الرازى. ص ١٧٤.

(٢) صحيح البخاري. كتاب الأيمان والنذور. باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته. (١٣٤/٨).

(٣) غريب الحديث: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي. (٢٢٤/٢). تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. ط ١، ١٩٨٥م.

(٤) سورة القلم. الآية (٤٢).

(٥) غاية المرام في علم الكلام. علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي. ص ١٤١، وما بعدها. بتصرف.

أما أهل الإثبات على الحقيقة: فقالوا عن إثبات القدم، أوالرجْل لله – تعالى– بعد ذكر الحديث السابق: "إن لله – تعالى– رجْلًا، وقدمًا حقيقية، لا تماثل أرجل المخلوقين، والحاصل أنه يجب علينا أن نؤمن بأن لله – تعالى– قدمًا، وإن شئنا قلنا رجْلًا على سبيل الحقيقة، مع عدم الماثلة"(١).

رأي القاضي أبي يعلى: تحدث القاضي أبو يعلى فيما سبق عن إثبات القبضة، واليد، والأصابع، وكذلك الكف، واليمين لله – تعالى– على أنهما صفات، وليست جوارح، ولا زال يتحدث هنا عن إثبات صفة أخرى لله – تعالى– ورد ذكرها في الأخبار، ألا وهى إثبات صفة القَدَم، أو الرِجْل لله – تعالى – على أنهما صفتان، وليستا جارحتين من الجوارح، أو الأعضاء، فيقول بعد نقله قول رسول الله– صلى الله عليه وسلم– في وصف جهنم": لاَ تَزَالُ جَهَنَّمُ تَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ، حَتَّى يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ فِيهَا قَدَمَهُ، فَتَقُولُ: قَطْ، قَطْ، وَعِزَّتِكَ، وَيُزْوَى بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ"(٢): " اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن المراد به قَدَم هو صفة لله – تعالى–، وكذلك الرجْل"(٣)، ثم يؤكد هذا المعنى من كونهما صفتين بقوله: "فقد نُصَّ على الأخذ بظاهر ذلك؛ لأنه ليس في حمله على ظاهره ما يُحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت قدم جارحة، ولا أبعاض، بل نثبت ذلك قَدَم صفة كما أثبتنا يدين، ووجهًا، وسمعًا، وبصرًا، وذاتًا، وجميع ذلك صفات، وكذلك القدم، والرجْل، ولأنا لا نصفه بالانتقال، والمماسة لجهنم"(٤) ويؤكد القاضي هذا المعنى التفويضي بقوله: " اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره إذ ليس فيه ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت قدمًا، وفخذًا هى

---

(١) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية. محمد الصالح عثيمين. ص ٣٢. المجلد الثاني. ط دار ابن الجوزي. السعودية.. ط السادسة ١٤٢١هـ. بتصرف.

(٢) صحيح البخاري. كتاب الأيمان والنذور. باب الحلف بعزة الله وصفاته وكلماته. (١٣٤/٨).

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص١٩٥. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٤) المرجع السابق. ص١٩٦.

جارحة، ولا أبعاضًا، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا الذات، والوجه، واليدين، ولا نثبت أخذًا بقدمه على وجه المماسة، كما أثبتنا خلقه لآدم بيده، **لا على وجه المماسة، والملاقاة، بل لا نعقل معناه**[١] **وشيء جدير بالملاحظة هنا، وهو أن القاضي أبا يعلى بعد تأكيده لإثبات هذه الصفات من القدم، والقبضة، واليد على أنها معانٍ، وليست جوارح قال في آخر جمله في النص" بل لا نعقل معناه"** مؤكدًا صحة مذهب السلف من كون التفويض هو تفويض المعنى، والكيف معًا، وليس تفويض الكيف فقط كما يدعى بعض أهل الإثبات.

ثالثًا: الحديث عن الرحم، وانها متعلقة بحقْوِ الرحمن: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ– رضى اللَّهُ عَنْهُ–، عَنِ النَّبِيِّ–صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "خَلَقَ اللَّهُ الخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحِمُ، فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهُا: مَهْ، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قَالَ: أَلاَ تَرضينَ أَن أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ، قَالَتْ: بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَاك، وعنِ النَّبِيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "إِنَّ الرَّحِمَ شُجْنَةٌ آخِذَةٌ بِحُجْزَةِ الرَّحْمَنِ، يَصِلُ مَنْ وَصَلَهَا، وَيَقْطَعُ مَنْ قَطَعَهَا"[٢]

قال بعض العلماء في تأويل المراد من هذا الحديث: "الشجنة هى الشيء الملتف بعضه ببعض، معناه: أن الرحم من اسم الرحمن، أي حروفها بعض حروف الرحمن، فوجب تعظيم حقها، وقدرها، ومراعاتها ذلك، والمراد بالشجنة: التمثيل بالمحسوس، وأما الأخذ بالحقو فظاهره محال على الله – تعالى– وإنما معناه: أنها استجارت، واعتصمت به من القطيعة كما يستجير الإنسان من عدو بكبير البلد، فهو تمثيل بالمحسوس، والحقو: الإزار، وكان أحد العرب إذا استجار بكبير القوم أخذ بإزاره مستجيرًا به، وذلك مستعمل في زماننا هذا، وقيل إزاره عزُّه،

---

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٠٦. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٢) صحيح/ مسند الإمام أحمد بن حنبل. مسند بني هاشم. مسند عبد الله بن عباس. (١١٠/٥).

فاستجار بعزه من القطيعة، ومن حمل الحديث على ظاهره المعروف فمردود"[١] فهذا تأويل لمعنى الحقوْ، ومعنى الشجنة الواردين في الحديث، قال ابن الجوزي: " ومعنى تعلقها بحقو الرحمن الاستجارة، والاعتصام"[٢]

<u>**وأما أهل الإثبات فقالوا**</u>: " وفي الحديث إنَّ الرحم أخذت بحجزة الرحمن، **وإجراؤه على ظاهره أولى، بل هذا من الأخبار التي يقرُّها من يقر نظيره، والنِّزاع فيه كالنِّزاع في نظيره، فدعوى أنه لا بدَّ فيه من التأويل بلا حجة تخصه لا تصح**"[٣]

<u>**رأي القاضي أبي يعلى**</u>: بعد أن أورد القاضي أبو يعلى بعض الأحاديث عن عِظم مكانة الرحم، وأنها متعلقة بحقو الرحمن، وأن الله يصل واصلها، ويقطع قاطعها، قال: "اعلم أنه غير ممتنع حمل هذا الخبر على ظاهره، وأن الحقو، والحجزة صفة ذات، لا على وجه الجارحة، والبعض، وأن الرحم آخذة بها، لا على وجه الاتصال، والمماسة، بل نطلق ذلك تسمية كما أطلقها الشرع، ونظير هذا ما حملناه على ظاهره في وضع القَدَم في النار، لا على وجه الجارحة، ولا على وجه المماسة، كما أثبتنا خلق آدم بيديه، فاليدان صفة ذات، والخلق بها لا على وجه المماسة، والملاقاة، كذلك ههنا"[٤] وقد عاب بعض أهل الإثبات على القاضي رأيه هذا بقولهم: " قوله -أي القاضي أبي يعلى- (لا على وجه الجارحة، والبعض) وقوله (لا على وجه الاتصال، والمماسة) قول غير سديد وهو من أقوال أهل البدع

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل. محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة. ص ١٨٤. تحقيق: وهبي سليمان غاوجي الألباني-الناشر: دار السلام. ط١، ١٩٩٠م. الأجزاء: ١.

(٢) دفع شبهة التشبيه. ابن الجوزي. ص ٢٣١. بتصرف يسير.

(٣) صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة. علوي بن عبد القادر السَّقَّاف. ص ١٢٥. بتصرف.

(٤) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٤٢٠. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

التي أفسدت عقولَ كثير من الناس"[١] أى إنهم يذهبون إلى إثبات الحقو، والحجزة لله – تعالى– على وجه الحقيقة، وما تستتبعه من التجسيم، والتبعيض، والمماسة، والاتصال، وفي تشنيعهم على القاضي أبي يعلى أعظم دليل على أنه لا يتبع مذهبهم، ولا يقول بقولهم، وأنه ينتمي لمذهب المفوضة، والمؤولة من فضلاء متقدمي الحنابلة.

رابعًا: إثبات صفتى السمع، والبصر: عَنْ أَبِي مُوسَى– رضى اللَّهُ عَنْهُ– قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– فِي سَفَرٍ، فَكُنَّا إِذَا عَلَوْنَا كَبَّرْنَا، فَقَالَ النَّبِيُّ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–: "أَيُّهَا النَّاسُ ارْبَعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، فَإِنَّكُمْ لاَ تَدْعُونَ أَصَمًّا، وَلاَ غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا، بَصِيرًا"[٢]

قال القاضي أبو يعلى: " اعلم أنه ليس المراد الإشارة إلى العُضو، والجارحة التي لا مدح في إثباتها؛ لأن القديم– سبحانه– يستحيل عليه ذلك، وإنما المراد بذلك تحقيق السمع، والبصر الذي في إثباته المقصود أن الله– عز وجل– يرى المرئيات برؤيته، ويسمع المسموعات بسمعه، فأشار إلى الأذن، والعين؛ تحقيقًا للسمع، والبصر؛ لأجل أنهما محل للسمع، والبصر، وقد يسمى محل الشيء باسمه؛ لما بينهما من المجاورة، والقرب"[٣]، ("ومعناه تحقيق وصف الله – تعالى– بأنه بصير، وأنه لا يصح عليه النقص، والعمى، ولم يرد بذلك إثبات الجارحة؛ إذ لا مدح في إثباتها، لأن إثباتها يؤدي إلى القول بحدوثه، وفي معنى ذلك ما روى أبو موسى قال: كنا مع رسول الله– صلى الله عليه وسلم– فقال: يا أيها الناس

(١) صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة. علوي بن عبد القادر السَّقَّاف. ص ١٢٧.بتصرف.

(٢) صحيح البخاري. كتاب الدعوات. باب الدعاء إذا علا عقبه. (٨٢/٨) المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٣٣٨. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

إنكم لا تدعون أصمًا، ولا غائبًا إنكم تدعون سميعًا، بصيرًا، فنفى النقص عنه، وأثبت السمع، والبصر، وكذلك قول عائشة: "تبارك الذي وسع سمعه كل شيء"[١]، وهذا الخبر دلالة على جواز الإشارة إلى صفات نفسه عند ذكر صفات الله – تعالى– لا على طريق التشبيه")[٢]

وكلام القاضي أبي يعلى هنا واضح تمامًا في نفي معاني الجسمية، والنقص عن الله – تعالى– فليس المراد بإثبات السمع، والبصر إثبات الجارحتين المتعلقتين بهما، وإنما المراد إثبات تحقيق السمع والبصر من سمع جميع المسموعات، وإبصار جميع المرئيات، وغير المرئيات، ومن أجمل عباراته في هذا النص قوله: ولم يرد بذلك إثبات الجارحة؛ إذ لا مدح في إثباتها؛ لأن إثباتها يؤدي إلى القول بحدوثه.

خامسًا: نفي الجهة عن الله – تعالى–: " عن معاوية بن الحكم قال: كانت لي جارية ترعى غنمًا في قبل أُحدٍ، والجوانية، فاطّلعتها ذات يوم، فإذا الذيب قد ذهب بشاة من غنمها، وإني رجل من بني آدم آسف كما يأسفون، لكني غضبت، فصككتُها صكة، فأتيتُ النبي– صلى الله عليه وسلم– فذكرتُ ذلك له، فعظم ذلك علي، فقلت يا رسول الله: ألا أُعتِقُها، قال: ائتني بها، فأتيته بها، فقال لها: أين الله؟ قالت: في السماء، قال: فمن أنا؟ قالت: أنت رسول الله، قال: أعتقها فإنها مؤمنة[٣]، قال أبو يعلى بعد إيراده لهذا الحديث: " اعلم أن الكلام في هذا الخبر في فصلين: أحدهما: في جواز السؤال عنه– سبحانه– بأين هو؟ وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء، والثاني: قوله: أعتقها فإنها مؤمنة.

---

(١) إسناده صحيح/ سنن ابن ماجه.. (٢١٤/٣) المحقق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. الناشر: دار الرسالة العالمية.ط. الأولى، ١٤٣٠ هـ. عدد الأجزاء: ٥.

(٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٣٣٩. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٣) صحيح مسلم. ك المساجد ومواضع الصلاة. ب تحريم الكلام في الصلاة (٣٨١/١).

أما الفصل الأول: فظاهر الخبر يقتضي جواز السؤال عنه، وجواز الإخبار عنه بأنه في السماء؛ لأن النبي– صلى الله عليه وسلم– قال لها أين الله؟ فلولا أن السؤال عنه جائز لم يسأل، وأجابته بأنه في السماء وأقرَّها على ذلك، فلولا أنه يجوز الإخبار عنه– سبحانه– بذلك، لم يُقرها عليه، ولأنه ليس في ذلك ما يُحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ وذلك أنَّا لا نقول هو في السماء على وجه الإحاطة، وإن لم يكن ذلك معقولًا في الشاهد، وكما قالوا في قوله: على العرش معناه: عالٍ عليه، ولم يوجب ذلك كونه في جهة، وإن كنا نعلم أن العلو غير السفل"[1] فيظهر من كلام القاضي أبي يعلى أنه أجاز السؤال عن الله بأين مستدلًا على ذلك بوروده في الحديث، نافيًا في الوقت ذاته أن يكون معنى هو في السماء أي محيطة به، أو إثبات الجهة له، وهذا ما أكده عندما أتى باعتراض، وقام بالرد عليه قائلًا:

"**فإن قيل:** لا يجوز السؤال عنه بأين هو؛ لأنه ليس في جهة، وإنما يصح السؤال عمن هو في جهة، ولا يصح الجواب عنه بأنه في السماء؛ لأن في حقيقته للظرف، والوعاء، ولا يجوز وصفه بذلك.

قيل: هذا غلط؛ لأنه لا يمتنع جواز السؤال عنه، ولا يفضي إلى الجهة، وجواز الجواب عنه بأنه في السماء، لا يفضي إلى وعاء، كما جاز إطلاق القول بأنه عال على العرش، ولم يفض إلى الجهة، وإن كنا نعلم أن العلو غير السفل، وكذلك جاز القول برؤيته لا في جهة، وإن لم يكن مرئيًا في الشاهد إلا في جهة، كذلك ههنا) [2]

وقد أكد القاضي أبي يعلى تنزُّه الباري عن الجهة، والحد، والزمان، والمكان بعبارات صريحة في أكثر من موضع في مؤلفاته، فمنها ما ذكره مثلًا في كتابه

---

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٣٢. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي. بتصرف.

(٢) المرجع السابق. ص٢٣٣.

"المعتمد" عندما قال: "ولا يجوز عليه الحدُّ، ولا النهاية، ولا القبل، ولا البعد، ولا تحت، ولا قدام، ولا خلف؛ لأنها صفات لم يرد الشرع بها، وهي صفات توجب المكان، ولا يجوز عليه الكيف؛ لأن هذا سؤال يقتضي أن يكون له شبيه، ونظير، ولا شبيه له، ولا نظير، ولا يجوز عليه الكمية، ولا يقال: كم هو؟ لأنه – تعالى– واحد لا شريك له" [(١)]وعلى ذلك فالقاضي أبو يعلى وإن جوَّز السؤال عن الله بأين لعلة وروده في الحديث، إلا أن تجويزه ذلك لا يفضي إلى إثبات الجهة، وذلك لأن الجهات أمور اعتبارية، وجودية، يتوقف وجودها على وجود غيرها، ثم إنها حادثة بإحداث المخلوقات، والباري – تعالى– كان في الأزل، ولم يكن غيره، ولم تكن ثمّ جهة حتى يقال إنه فيها، أم لا، كما أن اختصاص الباري بجهة معينة يقتضي الإشارة الحسية إليه، وهذا يستلزم التحيز، والحدوث، والمحدودية وكل هذا محال على الباري – تعالى– فالله – تعالى– منزَّه عن الجهة، ولوازمها.

<u>وأما بالنسبة لحديث الجارية:</u> فقد خالف كثير من المصنفين الإمام مسلم حيث لم ترد في روايتهم للحديث لفظة "أين الله"، وقد رووا الحديث بلفظة: " مَنْ رَبُّكِ؟" قَالَتْ: اللهُ، قَالَ: " مَنْ أَنَا " فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللهِ، قَالَ: فأعتقها فإنها مؤمنة [(٢)] وفي رواية أَتَشْهَدِينَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ"[(٣)] وهو الملائم لما تواتر عن النبي أنه إذا أتاه آت يريد الإسلام سأله عن الشهادتين، ولم يكن يسأله أين الله، (أما "أبو بكر ابن فورك" فتجد أنه يحمل سؤال النبيّ لها على أنه استعلام لمنزلته – تعالى –، وقدره عندها، وفى قلبها، وليس استعلامًا

---

(١) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٥٧ تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٢) رواه أحمد في مسنده بسند حسن، ورجاله رجال الصحيح. مسند الشاميين. حديث الشريد بن سويد (٢٩ /٤٦٥)، صحيح ابن حبان. باب فرض الإيمان. (٤١٨/١) رقم ١٨٩، السنن الكبرى للنسائى. ك الوصايا. (١٦٣/٦) رقم ٦٤٤٧.

(٣) إسناده حسن/سنن الدارمي. ك النذور والأيمان. باب إذا كان على الرجل رقبة مؤمنة. (١٥١٤/٣) رقم ٢٣٩٣.

عن المكان بما يقتضيه من التحديد، والتحيُّز، فيقول: "اعلم أن الكلام في ذلك من وجهين: - **أحدهما:** في تأويل قوله- صلى الله عليه وسلم أين الله؟ مع استحالة كونه في مكان، **والثاني:** قوله إنها مؤمنة من غير ظهور عمل منها، فأما الكلام فيما يتضمن قوله- صلى الله عليه وسلم- أين الله؟ فإن ظاهر اللغة يدل أن لفظة أين موضوعة للسؤال عن المكان، ويستخبر بها عن مكان المسؤول عنه إذا قيل أين هو؟ وهذا هو أصل هذه الكلمة، غير أنهم قد استعملوها في غير هذا المعنى؛ توسُّعًا أيضًا تشبيهًا بما وضع له، واستعملوه في استعلام الفرق بين الرتبتين، بأن يقولوا أين فلان من فلان؟ وليس يريدون المكان، والمحل، بل يريدون الاستفهام عن الرتبة، والمنزلة، فإذا كان ذلك مشهورًا في اللغة احتمل أن يقال إن معنى قوله- صلى الله عليه وسلم- أين الله؟ استعلام لمنزلته، وقدره عندها، وإذا كان كذلك لم يجز أن يحمل على غيره مما يقتضي الحد، والتشبيه، والتمكين في المكان، والتكييف، **وأما قوله -عليه الصلاة والسلام- اعتقها فإنها مؤمنة:** فيحتمل أن يكون قد عرف إيمانها بوحيً، فأخبر بذلك عن ظهور إشارتها التي هي علامة من علامات الإيمان، ويحتمل أن يكون سمَّاها مؤمنة على الظاهر من حالها، وأن ذلك القدر يكفي من المطلوب من إيمان من يراد عتقه)[1].

مسألة النزول، ورأي القاضي أبي يعلى فيه:

قد وفق الله أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية إلى تنزيه الله - تعالى- عما يستلزمه المعنى الحقيقي للنزول من الجسمية، ولوازمها؛ انطلاقاً مما يرونه من أنه - تعالى- لا يجوز في حقه الحركة، والتنقل، والصعود، وغير ذلك من لوازم الأجسام، "فمذهب أكثر المتكلمين من السلف، أن النزول يُتأول على ما يليق بالله - تعالى-، وعلى هذا تأولوا حديث النزول على تأويلين: -**أحدهما:** تنزُّل

---

(١) مشكل الحديث وبيانه. أبو بكر بن فورك. تحقيق. موسى محمد علي. (١/١٥٨). ط. عالم الكتب. بيروت. ١٩٨٥م.

رحمته، وأمره، وملائكته، **وثانيهما:** أنه على الاستعارة، ومعناه الإقبال على الداعين بالإجابة واللطف، والله أعلم"[١]

ومما يجدر ذكره هنا أن تأويل حديث النزول ليس قاصرًا على الخلف وحدهم، وإنما من أئمة السلف من أوَّله، فقد رُوى عن مالك ﷺ قال: " يتنزل ربنا تبارك و– تعالى –: أي أمره، فأما هو فدائم لا يزول"[٢]، والذين أوَّلوا النزول في الحديث على أنه نزول الملَك قد أيَّدوا قولهم بما روي عن أبي هريرة، وأبي سعيد الخدريِّ– رضى الله عنهما– قالا: قال رسول الله: **(**إن الله ﷻ يمهل حتى يمضي شطر الليل الأول، ثم يأمر مناديًا ينادي يقول: هل من داع فيستجاب له؟ هل من مستغفر يُغفر له، هل من سائل يُعطى؟**)**[٣]

أما المفوضة: فقد أثبتوا النزول لله–عز وجل– متجرِّدين عن هذه المعاني التي لا تليق بذاته –تبارك وتعالى–وفي نفس الوقت إعمالاً للنصوص الدالة على هذه الصفات "ويجب أن يعلم أن مجيئه ليس بحركة، وأن نزوله ليس بنقلة، وأن نفسه ليست بجسم، وأن وجهه ليس بصورة، وأن يده ليست بجارحة، وأن عينه ليست بحدقة، وإنما هذه أوصاف جاء بها التوقيف فقلنا بها، ونفينا عنها التكييف"[٤] ومعنى ذلك أن سلفنا الصالح فوَّضوا علم المعنى، والكيفية في هذه الصفات إلى الباري– تعالى– بداية، ونهاية.

وأما المثبتة: فقد ذهبوا إلى إثبات هذه الصفة على حقيقتها كما تفهمها العامة، مع التمسك بأن هذا الإثبات بلا كيف، والإبقاء على عدم جواز التأويل، بل إنهم ضربوا الأمثلة على ذلك بقولهم: "والصواب قول السلف أنه ينزل، ولا يخلو منه العرش، وروح العبد في بدنه لا تزال ليلاً، ونهارًا إلى أن يموت، ووقت النوم

---

(١) صحيح مسلم. (٥٢١/١). تحقيق. محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) انظر سير أعلام النبلاء. للذهبي (١٠٥/٨).

(٣) رواه مسلم. ك صلاة المسافرين وقصرها، ب. صلاة الليل مثنى. (٣٩/٦).

(٤) الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة. الإمام البيهقي ص ٥٢:٥٣ – ط مكتبة السلام العالمية. القاهرة

تعرج، وقد تسجد تحت العرش، وهى لم تفارق جسده، وكذلك أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد، وروحه في بدنه، وأحكام الأرواح مخالف أحكام الأبدان، فكيف بالملائكة، فكيف برب العالمين[١] ولكي يخرجوا من إشكال أن النزول إذا كان في الثلث الأخير من الليل فإنه يلزم أن هذا النزول مستمرُ ليل، نهار، فنراهم يقولون: " ونزوله الذي أخبر به رسوله إلي سماء هؤلاء في ثلث ليلهم، وإلى سماء هؤلاء في ثلث ليلهم، لا يشغله شأن عن شأن [٢] وقد ردَّ عليهم أهل السنة والجماعة بقولهم: " نقول لهؤلاء قد ورد في الصحيح أن رسول الله قال: ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الأخير، فكيف نأخذ بظاهر هذا الخبر مع أن الليل مختلف باختلاف المشارق، والمغارب، فإذا كان ينزل لأهل كل أفق نزولًا حقيقيًا في ثلث ليلهم الأخير، فمتى يستوي على عرشه حقيقة كما تقولون؟! ومتى يكون في السماء حقيقة كما تقولون مع أن الأرض لا تخلو من الليل في وقت من الأوقات، ولا في ساعة من الساعات كما هو ثابت مسطور؟! لا يماري فيه إلا جهول، مأفون، ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك وهو على العرش، أو على السماء العليا، فلا بد أن يكون ظاهر النزول غير مراد، وأن المراد شيء آخر"[٣]

رأى القاضي أبي يعلى في النزول: بعد أن أورد القاضي أبو يعلى مجموعة من الأحاديث الشريفة التي تدل على إثبات صفة النزول للباري – تعالى–، قال القاضي: " والوجه في ذلك أنه ليس في الأخذ بظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نحمله على نزول انتقال، ولا على أن يخلو منه مكان، ويشغل مكان؛ لأن هذا من صفات الأجسام، بل نطلق القول فيه كما اطلقناه في قوله تَعَالَى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾[٤] وليس يمتنع إطلاق ذلك، وإن

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/٤١٥)، شرح حديث النزول لابن تيمية ص٦٦.
(٢) مجموع الفتاوى. ابن تيمية. (٥/ ٢٤٣).
(٣) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل. محمد بن جماعة. (٦٨/١). بتصرف يسير.
(٤) سورة يوسف الآية: ٢

لم يكن معقولًا في الشاهد، كما وصفناه بالحياة، وأنه حيٌّ بحياة، ولم نصفه بالحركة، والانتقال، والتحوُّل، وإن كنا نعلم في الشاهد أن الحيَّ لا ينفك عن الحركة، والانتقال، والتحوُّل، وكذلك قد وصف أمره بالمجيء فقال تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ ﴾[١] ولم يوجب ذلك انتقال في الموضعين)[٢] ولم يكتف القاضي بإثبات نزول الباري مع تنزهه عن الحركة والانتقال في هذا الموضع فقط من كتابه هنا، وإنما أكد ذلك في كتابه مسائل الإيمان أيضًا عندما قال: " (وقد وصفه رسول الله- صلى الله عليه وسلم- بالنزول إلى سماء الدنيا، والعلو، لا على وجه الانتقال، والحركة، كما جازت رؤيته لا في جهة، وكما تجلى للجبل لا على وجه الحركة، والانتقال، خلافًا للمعتزلة والأشعرية في تأويلهم الخبر على نزول رحمته، وثوابه"[٣]

فهذه بعض تفويضات القاضي أبي يعلى لبعض الصفات الإلهية، والتي يظهر من خلالها أن تفويض القاضي أبي يعلى يخالف تفويض أهل الإثبات، فالقاضي أبو يعلى يثبت النص على ظاهره كصفة لله، دون أدنى قرب لمعنى الجارحة المعروفة عند أهل الإثبات، مع تفويض المعنى والكيفية لله – تعالى- أما أهل الإثبات فيثبتون النص على ظاهرة، والمعنى صراحة لله – تعالى- مع نفي الكيفية فقط، وهذا مخالف لمذهب السلف الصالح، إلا أن هذا المنهج التفويضي- الغالب- في أقوال القاضي أبي يعلى لا ينفي أن له وقفات تأويلية صريحة مع بعض الصفات الأخرى التي أثبتها لله – تعالى- جامعًا في ذلك بين منهجي التفويض، والتأويل، ولنتحدث الآن عن بعض هذه التأويلات الصريحة للقاضي أبي يعلى:

---

(١) سورة هود: صدر الآية ٤٠

(٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٦٠. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٣) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٥٥ تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

تأويلات القاضي أبي يعلى

تحدَّث القاضي أبو يعلى فيما سبق عن إثبات بعض الصفات الخبرية لله- تعالى- على أنها صفات، أو معان قائمة بذاته- تعالى-، وأنها ليست بجوارح، أو أبعاض تمت إلى الجسمية بصلة، مؤكدًا في الوقت ذاته على أننا لا نعقل معاني هذه الإثباتات، كل ذلك بطريقة تفويضية، سلفية، أسلم، وأعلم في آن واحد، ثم يأتي القاضي أبو يعلى بعد ذلك ليُظهر لنا موقفه من التأويل، وهل اعتمده كمذهب له في مؤلفاته، أم أبطله تمامًا كما يدعى البعض عليه، والواضح الجليّ من نصوص القاضي أبي يعلى أنه قد اعتمد التأويل، وأقرَّه في بعض كتبه كمذهب له في التعامل مع بعض النصوص الموهمة للتشبيه، خصوصًا كتابه "المعتمد في أصول الدين"، واسم الكتاب يدل دلالة صريحة على ما اعتمده القاضي من آراء، وما أقرَّه من مذاهب، ولذا سماه "المعتمد"، واعتمادنا أن القاضي أبا يعلى قد اعتمد التأويل في كتابه "المعتمد" مبنيٌّ على شهادة من حققوا كتب القاضي أبو يعلى من أهل الإثبات أنفسهم، فتراهم يؤكدون هذه الرأي بقولهم: (والقاضي أبو يعلى- رحمه الله- له في الصفات ثلاث مواقف: - الموقف الأول: تأويلها موافقًا في ذلك الأشعرية، وغيرهم، وهذا قوله في كتابه "المعتمد في أصول الدين" حيث قال: "ويجوز وصفه بالغضب، والرضا، وغضبه على من غضب عليه، ورضاه على من رضى عنه، ليسا بهيجان طبع، ونفور نفس، أو سكون نفس، وميل طبع، بل هما إرادته لإثابة المرضى عنه، وعقوبة المغضوب عليه، وقد قال في الفرح، والضحك قبل هذا: " فأما الفرح، والضحك فيجوز وصفه به، لا ضحكًا هو فتح فم، وتكشير شفتين، وأسنان، وأبعاض، ولا فرحًا هو الأشر، والبطر، بل نطلق ذلك كما أطلقنا صفة الرضا عليه، فهذا يدل على تأويله لهذه الصفات موافقًا في ذلك الأشعرية")[1] والكلام واضح في اعتماد القاضي أبي يعلى التأويل كمذهب له في الصفات، ومما يؤكد ذلك:

---

(١) مسائل الإيمان. القاضي أبي يعلى. ص٧٥. تحقيق. سعود بن عبد العزيز الخلف.

أولًا: تأويل صفة الضحك لله– تعالى–: قد وضع الإمام الرازي قاعدة للتعامل مع مثل هذه الألفاظ التي يوهم ظاهرها نسبة الأعراض إلى الله– تعالى– من نحو: الضحك، الرضا، والغضب، والفرح، وغيرها من الأعراض، ومفاد هذه القاعدة: " إن جميع الأعراض النفسانية أعني: الرحمة، أو الفرح، أوالسرور، أوالغضب، أوالحياء، أوالغيرة، أوالمكر، أوالخداع، أوالتكبر، أوالاستهزاء، لها أوائل، وغايات، ومثاله الغضب، فإن أوله غليان دم القلب، وغايته إرادة إيصال الضرر إلى المغضوب عليه، فلفظ الغضب في حق الله– تعالى– لا يحمل على أوله الذي هو غليان دم القلب، بل على غايته التي هي إرادة الإضرار "[١]

فالرازي ومن تبعه من أئمة الأشاعرة والماتريدية يؤولون هذه الأعراض النفسانية المنسوبة إلى الله – تعالى– بما يليق بذاته– تعالى–، ولذا بذل الإمام الرازي جهدًا كبيرًا في نفي ظواهر هذه الصفات، وتأويلها إلى معان تليق بها، وخصَّص لذلك كتابه "أساس التقديس"، والذي قال في خطبته معبِّرًا عن منهجه التأويلي: "الحمد لله الواجب وجوده، وبقائه، الممتنع تغيُّره، وفناؤه، العظيم قدْره واستعلاؤه، العميم آلاؤه، ونعماؤه، الدال على وحدانيته: أرضه، وسماؤه، المتعالي على شوائب التشبيه والتعطيل: صفاته، وأسماؤه، فاستواؤه: قهره، ونزوله: بره، وعطاؤه، ومجيئه: حكمه، وقضاؤه، فوجهه: وجوده، أو جوده، وحباؤه، وعينه: حفظه، وعونه، واجتباؤه، وضحكه: عفوه، أو إذنه، وارتضاؤه، ويده: إنعامه، أو إكرامه، واصطفاؤه، والعظمة: إزاره، والكبرياء: رداؤه"[٢].

إلا أن المثبتة يذهبون إلى إثبات هذه الأعراض على حقيقتها، فيقولون في إثبات الضحك لله: " ففي هذا إثبات الضحك لله، وهو ضحك حقيقي، لكن لا يماثل ضحك المخلوقين، ضحك يليق بجلاله، وعظمته"[٣]

(١) مفاتيح الغيب. الأمام الرازي. (٣١٨/١) دار الغد العربي: القاهرة –ط١، ١٩٩٢ م.

(٢) أساس التقديس. الرازى. ص ٩: ١٠.

(٣) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية. محمد الصالح عثيمين. ص ٢٤. المجلد الثاني. بتصرف.

رأي القاضي أبي يعلى: أورد القاضي أبو يعلى حديث رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: " يَضْحَكُ اللهُ إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخر، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللهِ- عَزَّ وَجَلَّ- فَيُسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللهُ عَلَى الْقَاتِلِ، فَيُسْلِمُ، فَيُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ- عَزَّ وَجَلّ- فَيُسْتَشْهَدُ "(١) قال القاضي أبو يعلى في تأويل الضحك: " فقد نُصَّ على صحَّة هذه الأحاديث، والأخذ بظاهرها، والإنكار على من فسرها، وذلك أنه ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت ضحكًا هو فتح الفمِ، وتكشير شفتين، وأسنان، ولا نثبت أضراسًا، ولهوات(٢) هي جارحة، ولا أبعاضًا، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا الوجه، واليدين، والسمع، والبصر، **وإن لم نعقل معناه**، ولا يجب أن نستوحش من إطلاق هذا اللفظ؛ إذا ورد به سمع، كما لا نستوحش من إطلاق ذلك في غيره من الصفات"(٣)

وقد أكَّد هذه المعنى التأويلي في المعتمد قائلاً: "(فأما الفرح، والضحك فيجوز وصفه به، لا ضحكًا هو فتح فم، وتكشير شفتين، وأسنان، وأبعاض، ولا فرحًا هو الأشر، والبطر، بل نطلق ذلك كما أطلقنا صفة الرضا عليه (٤) "وقد تأول الإمام البخاري "الضحك" في حقه – تعالى- بمعنى الرحمة" (٥)

---

(١) صحيح مسلم. ك الإمارة. ب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخل الجنة. (١٥٠٤/٣) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. الأجزاء: ٥.

(٢) اللهاة هى: اللحمة المشرفة على الحلق، أو أعلى سقف الحلق، جمعها: لهوات، ولهيات/ المحكم والمحيط الأعظم. بن سيده المرسي. (٤٢٤/٤). تحقيق عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية. بيروت، ٢٠٠٠م. الأجزاء ١١.

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢١٨. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٤) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٥٩ تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٥) فتح الباري. بن حجر العسقلاني. (٦٣٣/٨)، ط. دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ. الأجزاء: ١٣.

ثانيًا: تأويل الفرح: عن أنس بن مالك أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال: "لَلَّهُ أَشَدُّ فَرَحًا بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ حِينَ يَتُوبُ إِلَيْهِ، مِنْ أَحَدِكُمْ كَانَ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِأَرْضِ فَلَاةٍ، فَانْفَلَتَتْ مِنْهُ وَعَلَيْهَا طَعَامُهُ، وَشَرَابُهُ، فَأَيِسَ مِنْهَا، فَأَتَى شَجَرَةً، فَاضْطَجَعَ فِي ظِلِّهَا، قَدْ أَيِسَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذَا هُوَ بِهَا، قَائِمَةً عِنْدَهُ، فَأَخَذَ بِخِطَامِهَا، ثُمَّ قَالَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ: اللهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي وَأَنَا رَبُّكَ، أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ "[(١)]قال القاضي أبو يعلى: " اعلم أن الكلام في الفرح، والاستبشار قريب من الكلام في الحديث الذي تقدم في الضحك، والقول فيه كالقول في ذلك، من الأخذ بظاهر الحديث من غير تفسير كذلك ههنا، إذ ليس في حمله على ظاهره ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت فرحًا هو السرور؛ لأنه يقتضي جواز الشهوة، والحاجة عليه، ومن ذلك قوله- تعالى- ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا ﴾ [(٢)] أي سُروا بها، ولا نثبت أيضًا فرحًا هو البطر، والأشر؛ لأنهما لا يليقان بالله -عز وجل- بل نثبت ذلك صفة، كما أثبتنا صفة الوجه، واليدين، والسمع، والبصر، **وإن لم نعقل معناه**، ولا يجب أن يستوحش من إطلاق مثل هذا اللفظ؛ إذا ورد به سمع، كما لم يستوحش من إطلاق ذلك في غيره من الصفات"[(٣)]

أما أهل الإثبات فأثبتوا الفرح لله على الحقيقة، وقالوا: " وفي هذا الحديث إثبات صفة الفرح لله- عَزَّ وجلَّ - والكلام فيه كالكلام في غيره من الصفات **أنه صفة حقيقية لله -عَزَّ وجلّ- على ما يليق به**، وهو من صفات الفعل التابعة لمشيئته- تعالى-، وقدرته، فيحْدُث له هذا المعنى المعبَّر عنه بالفرح؛ عندما

---

(١) صحيح مسلم. كتاب التوبة. باب الحض على التوبة والفرح بها. (١٥٠٤/٣) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢) سورة يونس جزء الآية ٢٢.

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٤١. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

يُحدِثُ عبدُهُ التوبةَ، والإنابَةَ إليه، وأما تفسير الفرح بلازمه، وهو الرضى، وتفسير الرضى بإرادة الثواب فكل ذلك نفيُ، وتعطيلٌ لفرحه، ورضاه- سبحانه- أوجبه سوءُ ظنِّ هؤلاء المعطِّلة بربهم؛ حيث توهَّموا أن هذه المعاني تكون فيه كما هي في المخلوق، - تعالى - الله عن تشبيههم، وتعطيلهم"(١)، وقالو أيضًا: " في هذا الحديث إثبات الفرح لله- عز وجل- فنقول في هذا الفرح: **إنه فرح حقيقيُ**، وأشد فرح، لكنه ليس كفرح المخلوقين، هو فرح يليق به -عز وجل-، مثل بقية الصفات، كما أننا نقول إن لله ذاتًا، ولكن لا تماثل ذواتنا، فله صفات لا تماثل صفاتنا، فنؤمن بأن لله- تعالى- فرح، **ونحن نقول المراد: الفرح حقيقة**، مثلما أن المراد بالله- عز وجل- نفسه حقيقة، ولكن لا نمثل صفاتنا بصفات الله- تعالى"(٢)

ثالثًا: تأويل الرضا، والغضب: الرضا في اللغة: هو القبول، والاختيار، والتوافق(٣) وقد فُسر الرضا في حق الله- تعالى- غير متقيد بهذا الظاهر اللغوي، فقيل: "ورضا العبد عن الله ألا يكره ما يجري به قضاؤه، ورضا الله عن العبد هو أن يراه مؤتمرًا بأمره، ومنتهيًا عن نهيه"(٤) وأما الغضب فقد قيل في تعريفه: "هو ثوران دم القلب، وإرادة الانتقام، وإذا وُصف الله- تعالى- به فالمراد به الانتقام دون غيره"(٥) قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾(٦)وفي لسان العرب: " الغضب نقيض الرضا، فالغضب من المخلوقين شيء يداخل قلوبهم، فمنه محمود، ومذموم،

---

(١) صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة. علوي بن عبد القادر السَّقَّاف. ص ٢٧٠. بتصرف.

(٢) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية. محمد الصالح عثيمين. ص ١٩. المجلد الثاني. بتصرف.

(٣) المعجم الوسيط. (١/٣٦٤). ط مجمع اللغة العربية بالقاهرة -. ط ٣، ١٩٨٥م.

(٤) المفردات في غريب القرآن. للراغب الأصفهاني. (١/٤٠٤)، تحقيق محمد أحمد خلف الله، ط. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

(٥) المصدر السابق. (٢/١٥٤).

(٦) سورة البقرة: جزء الآية ٦٠.

فالمذموم ما كان في غير الحق، والمحمود ما كان في جانب الدين والحق، وأما غضب الله فهو: إنكاره على مَنْ عصاه فيعاقبه، وقد تكرر الغضب في الحديث من الله، وهو من الله سخطه على مَنْ عصاه، وإعراضه عنه، ومعاقبته له"[(١)]، وفقد ذكر البيهقي: " أن الرضا من الله إرادته إكرام المؤمنين، وإثابتهم على التأبيد، والسخط إرادته تعذيب الكفار، وعقوبتهم على التأبيد، وإرادته تعذيب فساق المسلمين إلى ما شاء"[(٢)]

وأما أهل الإثبات: فيقولون في الرضا: صفة لله– عز وجل–، وهو صفة حقيقية، متعلقة بمشيئته[(٣)]، ومما يؤكد إثباتهم للرضا والغضب على حقيقته، ونفيهم تأويل ذلك بإرادة الثواب، أو العقاب قولهم: " الرضا صفة من صفات الله مقتضاها محبة المرضى عنه، والإحسان إليه، والغضب صفة من صفات الله مقتضاها كراهة المغضوب عليه، والانتقام منه، وقريب منها صفة السخط، ولا يجوز تفسير الرضا بالثواب، والغضب بالانتقام، والمقت بالعقوبة، لأنه مخالف لظاهر اللفظ، وإجماع السلف، وليس عليه دليل"[(٤)]

رأي القاضي أبي يعلى: قال أبو يعلى في تأويل الرضا والغضب لله – تعالى–: "ويجوز وصفه بالغضب، والرضا، وغضبه على من غضب عليه، ورضاه على من رضا عنه، ليسا بهيجان طبع، ونفور نفس، أو سكون نفس، وميل طبع، بل هما إرادته لإثابة المرضى عنه، وعقوبة المغضوب عليه، قَالَ تَعَالَىٰ:

---

(١) لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. (٦٤٨:٦٤٩/١) – ط دار صادر: بيروت.

(٢) الأسماء والصفات. البيهقي. ص ٤٦٥. تحقيق. محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة ١٤١٩هـ.

(٣) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية. محمد الصالح عثيمين. ص ٢٦٠.المجلد الأول. بتصرف.

(٤) مذكرة على العقيدة الواسطية. محمد بن صالح بن محمد العثيمين. ص ٢٣. الناشر: مدار الوطن للنشر – الرياض. ١٤٢٦ هـ. عدد الأجزاء: ١.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَوَلَّوۡاْ قَوۡمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ ﴾ [١]، وقال تعالى: ﴿ وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [٢] وقال تعالى: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴾ [٣] وقد ورد ذلك في الأخبار "[٤]

رابعًا: تأويل المحبة، والبغض: قال القاضي أبي يعلى: "ومحبة الباري- سبحانه- للخلق إنما هو: إرادته بمنافعهم، وبغضه لهم إنما هو إرادته لعقابهم، وضررهم؛ لما قد ثبت أن الباري لا يجوز عليه التوقان، ولا الشهوة، ولا العشق، ولا استمتاع، وإذا بطل أن تكون محبته شيئًا مما ذكرنا، وجب أن تكون هي إرادته لمنافعهم، وبغضه إرادته لمضارهم"[٥]

خامسًا: تأويل العجب: عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: " عَجِبَ رَبُّنَا عَزَّ وَجَلَّ مِنْ رَجُلَيْنِ: رَجُلٍ ثَارَ عَنْ وِطَائِهِ وَلِحَافِهِ، مِنْ بَيْنِ أَهْلِهِ وَحَيِّهِ إِلَى صَلَاتِهِ، فَيَقُولُ رَبُّنَا: أَيَا مَلَائِكَتِي، انْظُرُوا إِلَى عَبْدِي، ثَارَ مِنْ فِرَاشِهِ وَوِطَائِهِ، وَمِنْ بَيْنِ حَيِّهِ وَأَهْلِهِ إِلَى صَلَاتِهِ، رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي، وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي، وَرَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللهِ- عَزَّ وَجَلَّ- فَانْهَزَمُوا، فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْفِرَارِ، وَمَا لَهُ فِي الرُّجُوعِ، فَرَجَعَ حَتَّى أُهْرِيقَ دَمُهُ، رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي، وَشَفَقَةً مِمَّا عِنْدِي"[٦] قال الإمام الرازي في بيان المراد من إثبات العجب لله - تعالى-: " إن التعجب حالة تحصل عند استعظام الأمر، فإذا عظم الله - تعالى- فعلًا إما في كثرة ثوابه، أو في كثرة عقابه جاز إطلاق لفظ التعجب عليه"[٧]

---

(١) سورة الممتحنة، صدر الآية ١٣.

(٢) سورة النساء، عجز الآية ٩٣.

(٣) سورة البينة، عجز الآية ٨.

(٤) المعتمد في أصول الدين. القاضي أبي يعلى. ص٦١ تحقيق. د. وديع زيدان حداد.

(٥) المرجع السابق. ص٧٦.

(٦) حسن/ مسند الإمام أحمد بن حنبل. مسند المكثرين من الصحابة. مسند عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه-. (٦٢/٧).

(٧) أساس التقديس. الرازى. ص١٩٠

وقال أهل الإثبات في إثبات العجب لله – تعالى –: " العجب هو استغراب الشيء، ويكون ذلك لسببين: –

الأول: خفاء الأسباب على هذا المستغرب للشيء المتعجب منه، وهذا مستحيل على الله– تعالى–، **والثاني:** أن يكون السبب فيه خروج هذا الشيء عن نظائره، وعما ينبغي أن يكون عليه، بدون قصور من المتعجب، بحيث يعمل عملًا مستغربًا لا يقع من مثله، وهذا ثابت لله – تعالى–؛ لأنه ليس عن نقص من المتعجب، ولكنه عجب بالنظر إلى حال المتعجب منه، **وكل هذه الصفات التي دلَّ عليها الحديث يجب علينا أن نثبتها لله– عز وجل– حقًا على حقيقتها، ولا نتأول فيها**"[١]، وقالوا أيضًا: " قال– صلى الله عليه وسلم–: (لقد عجب الله، أو ضحك من فلان، وفلانة، فأنزل الله –عز وجل– ﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[٢]، وفي هذا الحديث الصحيح إثبات صفة العجب، وهي من الصفات الفعلية، فالله – تعالى– يعجب متى شاء، إذا شاء، على ما يليق بجلاله"[٣]

رأى القاضي أبي يعلى: "اعلم أن الكلام في هذا الحديث كالكلام في الذي قبله، وأنه لا يمتنع إطلاق ذلك عليه، وحمله على ظاهره، إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأنا لا نثبت عجبًا هو تعظيم لأمر دهمه

---

(١) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية. محمد الصالح عثيمين. ص ٢٧. المجلد الثاني. بتصرف.

(٢) صحيح البخاري. كتاب تفسير القرآن. باب﴿ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾. (١٤٨/٦) والآية من سورة الحشر. عجز الآية ٩.

(٣) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية في ضوء الكتاب والسُّنَّة. د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني. ص ٣٠.

استعظمه لم يكن عالمًا به؛ لأنه مما لا يليق بصفاته، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا غيرها من صفاته"[١]

سادسًا: تأويل الَروْح، أو النفَس، وأنه من الترويح، أو التنفيس عن العباد:

قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم-: " إذا رأيتم الريح فلا تسبُّوها، فإنها من رَوْح الرحمن، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فسلوا الله من خيرها، واستعيذوا بالله من شرها"[٢] قال القاضي أبو يعلى: " يكون معناه أن الريح مما يفرِّج الله- عز وجل- بها عن المكروب، والمغموم، فيكون معنى النفس معنى التنفيس وذلك معروف في قولهم: نفَّست عن فلان، أي: فرَّجت عنه، ويقال نفَّس الله عن فلان كربة أي: فرج عنه، وروي في الخبر "من نفَّس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفَّس الله عنه كربة يوم القيامة" [٣]، وروي في الخبر أن الله فرَّج عن نبيّهِ بالريح يوم الأحزاب قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ﴾[٤] وإنما وجب حمل هذا الخبر على هذا، ولم يجب تأويل غيره من الأخبار؛ لأنه قد روي في الخبر ما يدل على ذلك، وذلك أنه قال "فإذا رأيتموها فقولوا: اللهم إنا نسألك من خيرها، وخير ما فيها، وخير ما أرسلت به، ونعوذ بك من شرها، وشر ما فيها، وشر ما أرسلت به"[٥] وهذا يقتضي أن فيها شرًا، وأنها مرسلة، وهذه صفات المحدثات[٦]،

---

(١) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٤٤. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٢) صحيح/ مسند الإمام أحمد بن حنبل. مسند الأنصار. حديث عبد الرحمن بن أبزي عن أبى بن كعب. (٧٦/٣٥).

(٣) صحيح مسلم. كتاب الذكر والدعاء والتوبة. باب فضل الاجتماع على التوبة والذكر. (٢٠٧٤/٤).

(٤) سورة الأحزاب. جزء الآية ٩.

(٥) سبق تخريجه.

(٦) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٤٩. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

وقوله "فإنها من رَوْح الله، يدل على صحة التأويل، وأنه يروَّح بها عن المكروب، وقوله" يبعثها بالرحمة، وبالعذاب" صريح في أنها مخلوقة مأمورة بالرحمة تارة، وبالعذاب أخرى، وهذا دليل على صحة التأويل"[١] ثم يؤكد صحة ما ذهب إليه من التأويل بقوله: ": فهذا ما قاله أهل العلم بتأويل الكتاب، والسنَّة، وكلام العرب في تأويل الريح، ومعنى النفس بها، وفي كتاب الله ما دلَّ على أنها بمعنى الفرج من الغمّ، والنفس من الكرب، كقوله – تعالى –: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِى ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا ﴾[٢]، والموجب لحمله على ذلك ما تقدم في الخبر الأول، وقد بيَّنا أن فيه ما دلَّ عليه" [٣] وقال الرازي في حديث النبي– صلى الله عليه وسلم–" إذا رأيتم الريح فلا تسبوها فإنها من نفَس الرحمن" أى هى مما جعل الله فيها من التفريج، والتنفيس"[٤]

سابعًا: تأويل الجَنْب لله – تعالى –: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَن تَقُولَ نَفۡسٞ يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾ [٥] قال القاضي أبو يعلى: " حُكى عن جماعة من أصحابنا الأخذ بظاهر الآية في إثبات الجنْب صفة له– سبحانه–، ونقل البعض في جنْب الله، يعني: في أمر الله، وهذا يمنع أن يكون الجنب صفة ذات، **وهو الصحيح عندي**، وأن المراد بذلك: التقصير في طاعة الله، والتفريط في عبادته؛ لأن التفريط لا يقع في جنب الصفة، وإنما يقع في الطاعة، والعبادة، وهذا مستعمل في كلامهم: فلان في جنب فلان، يريدون بذلك في طاعته، وخدمته، والتقرب منه، ويبين صحة هذا التأويل ما في سياق الآية من قوله: ﴿ فَأَكُونَ مِنَ

(١) المرجع السابق. ص٢٥١.

(٢) سورة يونس. جزء الآية ٢٢.

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٢٥٤. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٤) أساس التقديس الرازي ص١٦٠.بتصرف يسير.

(٥) سورة الزمر، الآية ٥٦.

ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[١]، ﴿ لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [٢]، وهذا كله راجع إلى الطاعات، وقد اعتبر الإمام أحمد القرائن في مثل هذا، فقال في قوله– تعالى–: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟ ۖ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٣]، قال: المراد به: علمه، لأن الله افتتح الخبر بالعلم، وختمه بالعلم" [٤] وقيل أيضًا: " المراد بقوله– تعالى– أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾[٥] أمر الله، ونهيه، فيكون تقدير ذلك يا حسرتا على ما فرطت في امتثال أوامر الله، ونواهيه، ويحتمل أن يكون المراد به: الجناب، ومنه يقال فلان لائذ بجنب فلان أى: بجنابه، وحرمه"[٦] وقال العضد الإيجي المراد: في أمر الله، أو أراد بجنابه، وحرمه"[٧]، وقيل أيضًا: " قوله – تعالى– ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴾ [٨] قد تقدم أن الجسمية في

(١) سورة الزمر، عجز الآية ٥٨.

(٢) سورة الزمر، عجز الآية ٥٧.

(٣) سورة المجادلة، الآية ٧.

(٤) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٤٢٧. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٥) سورة الزمر، الآية ٥٦.

(٦)غاية المرام في علم الكلام. علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي. ص ١٤١.

(٧) كتاب المواقف. عضد الدين الإيجي. (١٤٥/٣) وما بعدها. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. بتصرف يسير.

(٨) سورة الزمر، الآية ٥٦.

حقه – تعالى – محال، فوجب تأويل الجنب المذكور هنا، وأن المراد به: طاعته، وأمره؛ لأن استعمال ذلك فيهما معهود، شائع في كلام العرب، وعرْف الناس"(١)

ثامنًا: الحديث عن تأويل رداء الكبرياء، والعزة: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– قال: " قَالَ اللهُ– عَزَّوَجَلَّ–: الْكِبْرِيَاءُ رِدَائِي، وَالْعِزَّةُ إِزَارِي، فَمَنْ نَازَعَنِي وَاحِدًا مِنْهُمَا، أُلْقِيتهِ فِي النَّارِ(٢) قال القاضي أبو يعلى: " اعلم أن قوله: الكبرياء ردائي، والعزة إزاري، المراد به: أن ذلك صفة من صفاتي، فأنا المختصُّ به دون غيري، فمن نازعني في ذلك بأن تكبَّر، وتعظم على الناس أدخلته النار، وهذا كما تقول: إن فلانًا شعاره، ودثاره، الزهد، والورع، أي صفته، ونعته"(٣) وممن ذكر تأويل رداء الكبرياء، وإزار العزة ابن الجوزي عندما ذكر: " أن الكبرياء والعظمة صفتان لله– تعالى–، أُختص بهما، لا يشاركه فيهما أحد، ولا ينبغي لمخلوق أن يتعاطاهما؛ لأن صفة المخلوق التواضع، والتذلل، وضرب الإزار، والرداء، فكما لا يشارك الإنسان في إزاره، وردائه أحد، كذلك لا يشارك الله في الكبرياء والعظمة مخلوق"(٤) وأما المثبتة فقالوا: " ومن المعلوم أن الكبرياء من صفات الله – تعالى–، ولا يجوز للعباد أن يتصفوا بها، فقد توعد الله المتكبر بجهنم، كما قال –تعالى– ﴿ قِيلَ ٱدۡخُلُوٓاْ أَبۡوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَبِئۡسَ مَثۡوَى ٱلۡمُتَكَبِّرِينَ ﴾(٥)، ووصف الله– تعالى– بأن العَظَمَة إزاره والكبرياء رداؤه

---

(١) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل. محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة. ص ١٣٢.

(٢) صحيح / مسند الإمام أحمد بن حنبل. مسند المكثرين من الصحابة. مسند أبي هريرة. (١٢/٣٣٧).

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٤٤١. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٤) دفع شبهة التشبيه بحاشية السقاف. ابن الجوزي. ص ٢٣٢.بتصرف يسير.

(٥) سورة الزمر، الآية٧٢.

كسائر صفاته تُثبت على ما يليق به، ويجب أن يؤمن بها على ما أفاده النص، دون تحريف، ولا تعطيل"(١)

تاسعًا: تأويل ذكر الله للعبد، وذكر العبد لله: عنْ أَبِي هُرَيْرَةَ- رضى اللَّهُ عَنْهُ- قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: " يَقُولُ اللَّهُ – تعالى-: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي ملأ ذَكَرْتُهُ فِي ملأ خَيْرٍ مِنْهُ(٢) قال القاضي: " "ذكر العبد لله- تعالى- في نفسه معناه: بحيث لا يعلمه أحد غيره، ولا يطَّلع عليه سواه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾(٣) أي: تعلم ما أجنُّه، وما أسرُّه، وأضمره، ولا علم لي بها في نفسك مما أخفيته عني قوله: (وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منه) فالمراد بالملأ: الملائكة، وقد صرح بذلك في لفظ آخر، وأنه- تعالى- يشهدهم على ما يفعل بهم من الكرامات، ويمدحهم، ويثني عليهم عندهم (٤) قال الإمام الرازي: "وأما قوله- صلى الله عليه وسلم-: فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي ملا ذَكَرْتُهُ فِي ملأ خَيْرٍ مِنْهُ"فالمراد أنه إن ذكرني بحيث لا يطلع غيره على ذلك ذكرته بإنعامي، وإحساني من غير أن يطلع عليه أحد من عبيدي" (٥)

عاشرًا: تأويل القرب، والدُّنو من العبد، والهرولة: تعددت الأقوال في تفسير القرب، والهرولة وغيرها من الصفات المنسوبة لله- تعالى-، فأولها البعض عند

---

(١) صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة. علوي بن عبد القادر السَّقَّاف. ص ٢٨٧.

(٢) صحيح البخاري. التوحيد. باب. قوله – تعالى – ويحذركم الله نفسه. (١٢١/٩). والآية من سورة محمد: ٢٢.

(٣) سورة المائدة. عجز الآية ١١٦.

(٤) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٤٤٨. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

(٥) أساس التقديس الرازي. ص١٢٤.بتصرف يسير.

تفسير قوله- تعالى- ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِى عَنِّى فَإِنِّى قَرِيبٌ ﴾[(١)] فقيل: " قريب علمًا، وإجابة، بتعاليه عن القرب مكانًا"[(٢)]، كما يرى ابن الجوزي أن القرب الوارد في هذه الآية، وفي مثيلاتها "ليس قرب مسافة؛ فإنه - تعالى- عن هذا، وإنما هو قرب رُوحاني"[(٣)]، "وقيل: إنه تمثيل لحاله في سهولة إجابته لمن دعاه، وسرعة إنجاحه حاجة من سأله بمن قرب مكانه، فإذا دعا أسرعت تلبيته"[(٤)] ويقترب من هذه المعانى التأويلية السابق ذكرها ما ذكره "ابن قتيبة الدينوري"[(٥)] في التعقيب على حديث من تقرب إلىّ شبرًا قائلًا: "إن هذا تمثيل، وتشبيه، وإنما المراد من أتاني مسرعًا بالطاعة أتيته بالثواب أسرع من إتيانه، فكنى عن ذلك بالمشيّ، وبالهرولة، وكذلك قوله- تعالى-﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْا۟ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾[(٦)]، والسعي: الإسراع في المشي، وليس يراد أنهم مشوا دائمًا، وإنما أراد أنهم أسرعوا بنياتهم، وأعمالهم، والله أعلم"[(٧)]، وزكا هذه المعاني التأويلية "القاضي

(١) سورة البقرة: جزء الآية ١٨٦.

(٢) تفسير النسفي. (٩١/١). ط صبيح: القاهرة.

(٣) أبو الفرج بن الجوزي وآراءه الكلامية والأخلاقية: د / آمنة محمد نصير ص ١٤١ - دار الشروق. ١٤٠٧ هـ.

(٤) فتح القدير. للشوكاني (١/ ٢٥٣). تحقيق. د. عبد الرحمن عميرة - دار الوفاء: المنصورة - ط١، ١٤١٥ هـ.

(٥) ابن قتيبة (٢١٣ - ٢٧٦ هـ = ٨٢٨ - ٨٨٩ م)
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ولد ببغداد، وسكن الكوفة، ثم ولي قضاء الدينور مدة، فنسب إليها، وتوفي ببغداد، من كتبه: " تأويل مختلف الحديث- ط "، و"عيون الأخبار- ط" " و" مشكل القرآن- ط " و" المشتبه من الحديث والقرآن- خ و" تفسير غريب القرآن- ط "/ سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٣/ ٢٩٦). الأعلام. للزركلي (٤/ ١٣٧)

(٦) سورة الحج. الآية ٥١.

(٧) تأويل مختلف الحديث. بن قتيبة. (٢٢٤/١). تحقيق: محمد زهري النجار. الناشر: دار الجيل- بيروت، ١٩٧٢م.

عياض"[(١)]، قائلًا: " وأما المشى بطيؤه، وسريعه، والتقرُّب بالذراع، والباع فمن صفات الأجسام، والله –سبحانه– ليس بجسم، ولا يجوز عليه تنقُّل، ولا حركة، ولا سكون، وهذا واضح بيّن، فيجوز أن يكون معنى قوله: من تقرب إليّ شبراً: أي بالقصد، والنية، قربته توفيقًا وتيسيرًا ذراعًا، وإن تقرَّب إليّ بالعزم والاجتهاد ذراعًا قرَّبته بالهداية والرعاية باعاً، وإن أتاني معرضًا عمن سواى مقبلًا إليَّ أدنيته، وحلْت بينه وبين كل قاطع، وسبقت به كل مانع، وهو معنى الهرولة"[(٢)] **وأما المثبتة** فأثبتوا لله إتيانًا على الحقيقة، وقربًا على الحقيقة[(٣)] وقالوا نصًا في قول النبي– صلى الله عليه وسلم– عن ربه: " وَإِذَا أَتَانِي مَشْيًا أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[(٤)]: " لا تستوحش يا أخي من شيء أثبته الله – تعالى– لنفسه، واعلم أنك إذا نفيت أن الله– تعالى– يأتي هرولة فسيكون مضمون هذا النفي صحة أن يقال إن الله لا يأتي هرولة، وفي هذا ما فيه، ومن المعلوم أن السلف يؤمنون بأن الله– تعالى– يأتي إتيانًا حقيقيًا للفصل بين عباده يوم القيامة على الوجه اللائق به كما دلَّ على ذلك كتاب الله– تعالى–، وليس في هذا الحديث القدسي إلا أن إتيانه يكون هرولة لمن أتاه يمشي، فمن أثبت إتيان الله– تعالى– حقيقة لم يشكل عليه أن يكون شيء من

---

(١) القاضي عياض (٤٧٦ – ٥٤٤ هـ = ١٠٨٣ – ١١٤٩ م)

عياض، بن موسى، بن عياض، بن عمرون، اليحصبي، السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب، وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب، وأنسابهم، وأيامهم، ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة، وتوفي بمراكش، من تصانيفه: " الشفا بتعريف حقوق المصطفى– ط ""، و" شرح صحيح مسلم– خ "، في الحديث، و" الالماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع – ط " و"الأعلام بحدود قواعد الإسلام – ط " /الأعلام. للزركلي (٥/ ٩٩).

(٢) إكمال المعلم شرح صحيح مسلم. القاضي عياض. (١٧٤/٨). تحقيق د/ يحيي إسماعيل، ط. دار الوفاء للطباعة والنشر. ط. الأولى م١٩٩٨.

(٣) راجع/شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية. محمد الصالح عثيمين. ص ٢٧٩.المجلد الثاني.

(٤) صحيح البخاري. كتاب التوحيد. باب ذكر النبى وروايته عن ربه. (١٥٧/٩).

هذا الإتيان بصفة الهرولة على الوجه اللائق به، وأي مانع يمنع من أن نؤمن بأن الله- تعالى- يأتي هرولة، وقد أخبر الله- تعالى- به عن نفسه وهو سبحانه و- تعالى - يفعل ما يشاء، وليس كمثله شيء، وليس في إتيان الله- تعالى- هرولة على الوجه اللائق به، بدون تكييف، ولا تمثيل شيء من النقص حتى يقال إنه ليس ظاهر الكلام بل هو فعل من أفعاله يفعله كيف يشاء"[1]

<u>رأى القاضي أبي يعلى:</u> قد تأوَّل القاضي أبو يعلى معنى القرب، والهرولة الواردين في حديث القرب والهرولة بقرب المنزلة، ومضاعفة الثواب للعبد، بقوله: " فليس المراد به دنوّ الذات، وقربها في المسافة، وإتيانها، وإنما المراد بذلك: قرب المنزلة، والحظ لديه، وكذلك قوله: أتيته هرولة، وأراد بذلك إسراع الثواب، ويحتمل أن يكون المراد بالهرولة: التضعيف في الثواب، والزيادة فيه، على معنى قوله: تَعَالَى: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[2] فدل هذا على أن المراد: التضعيف، ولا يكون المراد به السير، وإنما سماه ذلك توسعًا كقوله تَعَالَى: ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾[3]والسعي هو العدوْ، والإسراع في المشي، وليس ذلك بمراد أنهم مشوا، بل المراد بذلك استعجالهم المعاصي، ومبادرتهم إلى فعلها، كذلك ههنا، والذي يدل على صحة هذا التأويل ما تقدم في حديث أبي هريرة: (ومن جاء يمشي أقبل الله إليه بالخير يهرول[4])[5]

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين. (١/١٨٤). المحقق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان. الناشر: دار الوطن - دار الثريا. ط:١٤١٣ هـ. عدد الأجزاء: ٢٠.

(٢) سورة الأنعام، جزء الآية ١٦٠.

(٣) سورة سبأ، الآية ٥.

(٤) صحيح، ونص الحديث: وَمَنْ أَقْبَلَ عَلَى اللهِ مَاشِيًا، أَقْبَلَ اللهُ إِلَيْهِ مُهَرْوِلًا/ مسند الإمام أحمد بن حنبل. مسند الأنصار. حديث أبي ذر الغفاري (٣٥/٣٠١) المحقق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون.

(٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٤٤٩. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

الحادي عشر: الحديث عن الحياء: عَنْ النَّبِيِّ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قَالَ: "إِنَّ رَبَّكُمْ حَيِيٌّ، كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ يَدَيْهِ، فَيَرُدَّهُمَا صِفْرًا" أَوْقَالَ: "خَائِبَتَيْنِ"(١) قال القاضي أبو يعلى: " اعلم أنه غير ممتنع وصف الله– تعالى– بالحياء، لا على معنى ما يوصف به المخلوقين من الحياء الذي هو انقباض، وتغيُّر، وتجمع، وخجل؛ لاستحالة كونه جسمًا، متغيرًا تحلّه الحوادث؛ ولأنه لو لم يوصف بالحياء جاز أن يوصف بضده، ولمَّا لم يوصف بضده جاز أن يوصف به، ألا ترى أنَّا وصفناه بالعلم، والقدرة، والكلام، لأن في نفيها إثبات أضدادها، وذلك مستحيل عليه) (٢)

الثاني عشر: الحديث عن الملل: ادعى المثبتة اثبات صفة الملل لله–عز وجل– لكنهم قالوا ملـلًا ليس كملل البشر، كعادتهم في إثبات معظم الصفات على حقيقتها، بالرغم من شيْن هذا الإثبات، فعندما سُئل أحدهم عن جواز إثبات هذه الصفة لله– تعالى– أجاب قائلًا: " من المعلوم أن القاعدة عند أهل السنة والجماعة أننا نصف الله –تبارك وتعالى– بما وصف به نفسه من غير تمثيل، ولا تكييف، فإذا كان هذا الحديث يدل على أن لله مللًا فإنه ليس كمثل مللنا نحن، بل هو ملل ليس فيه شيء من النقص، أما ملل الإنسان فإن فيه أشياء من النقص، وأما ملل الله فإنه ملل يليق به– عز وجل– ولا يتضمن نقصًا بوجه من الوجوه، جاء في الحديث عن النبي– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– قوله: " فإن الله لا يمل حتى تملوا"، فمن العلماء من قال: إن هذا دليل على إثبات الملل لله، ويجري هذا كسائر الصفات التي نثبتها لله على وجه الكمال، وإن كانت في حق المخلوق ليست كمالًا، وعلى كل حال يجب علينا أن نعتقد أن الله– تعالى– منزَّه عن كل صفة

(١) صحيح/ سنن أبي داود. (٦١٠/٢). المحقق: شعَيب الأرنؤوط وآخرون.

(٢) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٤١٢. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

نقص من الملل، وغيره، وإذا ثبت أن هذا الحديث دليل على الملل، فالمراد به ملل ليس كملل المخلوق"[(١)]

رأي القاضي أبي يعلى بعد أن نقل القاضي أبو يعلى حديث السيدة عائِشَةَ –رضى الله عنها– عندما قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ– صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– وَعِنْدِي امْرَأَةٌ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقُلْتُ: امْرَأَةٌ لَا تَنَامُ تُصَلِّي، قَالَ: «عَلَيْكُمْ مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللهِ لَا يَمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا، وَكَانَ أَحَبَّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ»[(٢)]قال القاضي أبو يعلى: " اعلم أنه غير ممتنع إطلاق وصفه– تعالى– بالملل، لا على معنى السآمة، والاستثقال، ونفور النفس عنه، كما جاز وصفه بالغضب، لا على وجه النفور، وكذلك الكراهة، والسخط، والعداوة، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ قَوْمًا غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم ﴾ [(٣)].وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي ٱلْعَذَابِ هُمْ خَٰلِدُونَ ﴾ [(٤)]، وقَالَ تَعَالَىٰ:﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾[(٥)]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً وَلَٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ ﴾[(٦)])[(٧)]

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين. (١/١٨٤). المحقق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان.

(٢) صحيح مسلم.. ك صلاة المسافرين وقصرها باب أمر من نعس في صلاته. (١/٥٤٢).

(٣) سورة المجادلة: صدر الآية١٤.

(٤) سورة المائدة: ٨عجز الآية ٨٠.

(٥) سورة البقرة، الآية ٩٨.

(٦) سورة التوبة: صدر الآية ٤٦..

(٧) إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. ص٣٧٠. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي.

<u>ونخلص من خلال ما نقلناه عن القاضي أبي يعلى إلى:</u>

- إن التفويض يختلف معناه عند السلف الصالح عن معناه عند أهل الإثبات، فسلفنا الصالح فوَّضوا علم المعني والكيفية إلى الله – تعالى –، بخلاف المثبتة الذين فوضوا الكيفية فقط، وأثبتوا المعنى حقيقة لله.
- إن تفويض القاضي أبي يعلى يخالف تفويض المثبتة، وذلك لأنه فوض المعنى، والكيفية إلى الله– تعالى –
- إن القاضي أبا يعلى قد تأثر بالأشعرية، وأئمتهم، وطريقتهم في عرض مسائله العقدية بشهادة المثبتة أنفسهم.
- إن السلف قد استعملوا التأويل فيما دعت إليه الحاجة من النصوص التي يوهم ظاهرها نسبة التشبيه إلى الله – تعالى– وقد استعمل القاضي أبو يعلى التأويل في أكثر من موضع من كتبه كما ذكرنا.

أهم النتائج، والتوصيات

بعد هذا العرض لما اشتمل عليه هذا البحث من مسائل، وقضايا أود أن أشير في لمحات سريعة إلى أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، متبوعة ببعض التوصيات، وذلك فيما يلي:

أولًا النتائج:

١- يظهر جليًا تأثر "القاضي أبي يعلى" برأي أهل السنَّة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية في مسألة الصفات الإلهية، وهذا ما أقرَّ به أهل الإثبات، وأئمتهم من خلال مؤلفاتهم، والحق ما شهد به الغير.

٢- كما يظهر تأثر "القاضي أبي يعلى" في عرضه لآرائه العقدية بطريقة المناطقة، والمتكلمين، خصوصًا طريقة القاضي الباقلاني.

٣- اعتماد القاضي أبي يعلى على منهجيِّ التفويض، والتأويل في فهمه لآيات الصفات، وإن كان ميله إلى التفويض أكثر، مع بعده الواضح عن مذهب أهل الإثبات على الحقيقة.

٤- وضوح الفارق الكبير بين فهم السلف الصالح لمنهج التفويض، وفهم أهل الإثبات له، فالسلف الصالح فوضوا علم المعنى والكيفية إلى الله – تعالى –، أما أهل الإثبات ففوضوا الكيفية فقط، وادعوا وضوح المعنى بالنسبة لهم، وإثباته لله على حقيقته.

٥- قصور العقل البشري عن إدراك كنه الصفات الإلهية، ناهيك عن إدراك ذاته، وهذا القصور مسلم به بين السلف والخلف، ولذا فلابد من نبذ التعصب للمذاهب، وإيجاد نقاط للاتفاق فيما بينهم.

ثانيًا التوصيات:

١- الاهتمام بالأبحاث العلمية التي توضح مدى تجذُّر الفكر الأشعري، وآراء علمائه في عقول العلماء الأوائل من الحنابلة، أو غيرهم من أهل المذاهب الأخرى من الشافعية، بجانب المالكية، والحنفية الذين هم أهل المذهب في الأساس.

٢- يوصي البحث كل باحث بالاهتمام برصد المحاولات التي يجريها البعض لادعاء سلفية المذاهب المخالفة لمذهب أهل السنة والجماعة من الأشعرية والماتريدية، ورصد أفكار رجالاتها سواءً عند الفرق الكلامية، أو المذاهب الفكرية المختلفة، وتبين مدى مخالفتها لمذهب أهل السنة والجماعة.

٣- لا زال البحث في القضايا العقدية لعلماء الحنابلة يحتاج إلى أبحاث أخرى مستقلة، خصوصًا ما يتعلق بقضايا علم الكلام، أو المنطق عندهم، فلهم في ذلك مؤلفات تحتاج إلى بحث، وتأصيل.

فهرس المصادر، والمراجع

أولًا: القرآن الكريم

ثانيًا: المصادر والمراجع الأخرى

- إبطال التأويلات لأخبار الصفات. القاضي أبي يعلى. تحقيق. محمد بن حمد الحمود النجدي. ط دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع. الكويت. الأجزاء ٢.بدون.
- الأعلام. خير الدين الزركلي الدمشقي. الناشر دار العلم للملايين. ط: الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل. تقي الدين السبكي. تحقيق محمد زاهد الكوثري. ط المكتبة الأزهرية للتراث.
- الشامل في أصول الدين. أبو المعالي الجويني. تحقيق: على سامي النشار، فيصل بديرعون سهير محمد مختار. ط. منشأة المعارف. الأسكندرية. ١٩٦٩م.
- [1]- المواقف. عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي. تحقيق د. عبد الرحمن عميرة. الناشر. دار الجيل بيروت. ط الأولى، ١٩٩٧.الأجزاء ٣.
- تاج التراجم. أبو الفداء قاسم بن قُطلُوبغا الحنفي. المحقق محمد خير رمضان يوسف. الناشر دار القلم دمشق. ط الأولى، ١٤١٣ هـ. الأجزاء ١
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين الذهبي. المحقق الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر دار الغرب الإسلامي. ط: الأولى ٢٠٠٣ م. الأجزاء: ١٥
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي. المحقق: الدكتور بشار عواد معروف. الناشر دار الغرب الإسلامي بيروت. ط الأولى، ٢٠٠٢ م. الأجزاء: ١٦.

- درء تعارض العقل والنقل. بن تيمية. تحقيق محمد رشاد سالم. الناشر دار الكنوز الأدبية الرياض ١٣٩١هـ. الأجزاء ١٠.
- سير أعلام النبلاء. الذهبي. المحقق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر مؤسسة الرسالة. ط الثالثة، ١٤٠٥ هـ. الأجزاء ٢٥
- صحيح البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر. الناشر: دار طوق النجاة. ط الأولى، ١٤٢٢هـ.الأجزاء: ٩.
- طبقات الحنابلة. أبو الحسين ابن أبي يعلى. المحقق محمد حامد الفقي. الناشر دار المعرفة بيروت. الأجزاء ٢.
- طبقات الشافعية الكبرى. تاج الدين السبكي. تحقيق د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو. دار النشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع ١٤١٣هـ. ط ٢.
- مسائل الإيمان. القاضي أبي يعلى. تحقيق. سعود بن عبد العزيز. ط دار العاصمة الرياض. الأجزاء١.ط١. ١٤١٠هـ.
- أبكار الأفكار في أصول الدين. سيف الدين الآمدي. تحقيق. د. أحمد محمد المهدي. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية. مركز تحقيق التراث. ط الثانية. ١٤٢٤هـ
- أبو الفرج بن الجوزي وآراءه الكلامية والأخلاقية. د آمنة محمد نصير- دار الشروق ١٤٠٧ هـ.
- أحكام القرآن للجصاص. تحقيق محمد الصادق قمحاوي. ط. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- الأسماء والصفات. أبو بكر البيهقي. تحقيق. محمد زاهد الكوثري. المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة ١٤١٩ هـ.
- الأشعري. حمودة غرابه. ط مجمع البحوث الإسلامية.

- الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة. الإمام البيهقي. ط مكتبة السلام العالمية. القاهرة
- الاقتصاد في الاعتقاد. الغزالي. تحقيق موفق فوزي الجبر. ط الحكمة للطباعة والنشر. دمشق. ط. الأولى. ١٩٩٤م
- إكمال المعلم شرح صحيح مسلم القاضي عياض. ت ٥٤٤ هـ. تحقيق د/ يحيي إسماعيل ط. دار الوفاء للطباعة والنشر. ط. الأولى م١٩٩٨.
- الإلهيات في العقيدة الإسلامية. د. محمد سيد أحمد المسير.. ط. مكتبة الإيمان. ط. الثالثة.
- الإنصاف. الباقلانى. تحقيق وتعليق الشيخ الكوثرى. ط المكتبة الأزهرية للتراث.
- إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل. محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة. تحقيق وهبي سليمان غاوجي الألباني. الناشر دار السلام. ط الأولى ١٩٩٠م. الأجزاء ١.
- تأويل السلف لصفات الله – تعالى– أ. د/ محمد ربيع الجوهري. مكتبة الإيمان. ط. الأولى ٢٠١٣.
- تأويل مختلف الحديث. ابن قتيبة. تحقيق محمد زهري النجار. الناشر دار الجيل – بيروت ١٩٧٢م.
- تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري. ابن عساكر الدمشقي. الناشر دار الكتاب العربي بيروت. ط الثالثة، ١٤٠٤هـ. الأجزاء: ١
- تحرير القواعد المنطقية. قطب الدين الرازي. ط مكتبة ومطبعة البابي الحلبي.ط الثانية ١٩٤٨هـ.
- جامع البيان في تأويل القرآن. الطبري. المحقق أحمد محمد شاكر.ط. مؤسسة الرسالة. ط الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- الجامع لأحكام القرآن. القرطبي. المحقق هشام سمير البخاري. الناشردار عالم الكتب. الرياض. السعودية. ط. ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣.
- الجانب الإلهي في فكر الإمام الغزالي عرض وتحليل. أ.د طه الدسوقي حبيشي. مطبعة رشوان. بدون.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن. الثعالبي. ط دار الكتب العلمية بيروت.
- دفع شبهة التشبيه. ابن الجوزي. تحقيق حسن السقاف. الناشر دار الإمام النووي. ١٤١٣هـ. الأردن. الأجزاء ١
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. شهاب الدين الألوسي ط دار الطباعة المنيرية القاهرة
- سنن ابن ماجة. المحقق شعيب الأرنؤوط وآخرون. الناشر دار الرسالة العالمية.ط. الأولى ١٤٣٠ هـ. الأجزاء ٥.
- سنن أبي داود. المحقق: شعَيب الأرنؤوط ط: دار الرسالة العالمية. الأولى، ٢٠٠٩ م. الأجزاء ٧
- شرح العقائد النسفية. السعد التفتازاني. تحقيق. أحمد حجازي السقا. مكتبة الكليات الأزهرية. القاهرة. ط. الأولى.١٤٠٧هـ
- شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية. محمد الصالح عثيمين.. ط دار ابن الجوزي. السعودية.. ط السادسة ١٤٢١هـ.
- شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين التفتازاني. تحقيق عبد الرحمن عميرة. تصدير فضيلة الشيخ صالح شرف. ط. عالم الكتب. بيروت لبان. ط٢، ١٩٩٨م
- صحيح ابن حبان. محمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي. المحقق شعيب الأرنؤوط. الناشر مؤسسة الرسالة بيروت. ط الثانية، ١٤١٤هـ.الأجزاء ١٨.
- صحيح مسلم.. المحقق محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر دار إحياء التراث العربي بيروت. الأجزاء٥.

- صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة. علوي بن عبد القادر السَّقَّاف. الناشر الدرر السنية دار الهجرة. ط الثالثة ١٤٢٦ هـ. الأجزاء ١.
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة. ابن القيم. تحقيق د. علي بن محمد الدخيل الله. الناشر دار العاصمة الرياض. ط الثالثة، ١٩٩٨.الأجزاء ٤.
- ضوابط الفكر. أ.د محمد ربيع محمد جوهري. ط الرابعة. ٢٠٠٢. بدون.
- السلفية بين الإمام ابن حنبل والإمام ابن تيمية. سيد عبد العزيز السيلي. دار المنار. القاهرة ط٢ .١٩٩٥م
- غاية المرام في علم الكلام. علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الآمدي. تحقيق حسن محمود عبد اللطيف. الناشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة، ١٣٩١هـ.الأجزاء ١
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. بن حجر العسقلاني. الناشر دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ.الأجزاء ١٣
- فتح القدير. للشوكاني. حققه د. عبد الرحمن عميرة. دار الوفاء المنصورة ط١. ١٤١٥ هـ.
- الفتوى الحموية الكبرى. ابن تيمية. المحقق د. حمد بن عبد المحسن التويجري. الناشر دار الصميعي الرياض. ط. الثانية. ٢٠٠٤م.الأجزاء ١
- لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. ط دار صادر بيروت.
- مجموع الفتاوى. بن تيمية. المحقق أنور الباز، عامر الجزار. الناشر دار الوفاء. ط الثالثة ١٤٢٦ هـ م. الأجزاء ٣٥.
- مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين. المحقق: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان. الناشر دار الوطن، دار الثريا. ط ١٤١٣ هـ. الأجزاء ٢٠.

- المحكم والمحيط الأعظم. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي. تحقيق عبد الحميد هنداوي. الناشر دار الكتب العلمية. بيروت ٢٠٠٠م. الأجزاء ١١.
- مذكرة على العقيدة الواسطية. ابن عثيمين. الناشر مدار الوطن للنشر الرياض. عام النشر ١٤٢٦ هـ. الأجزاء ١
- مشكل الحديث وبيانه. أبو بكر ابن فورك. تحقيق. موسى محمد علي. الناشر عالم الكتب. بيروت. ١٩٨٥م.
- المعتمد في أصول الدين. القاضي أبو يعلى. تحقيق.د. وديع زيدان حداد. ط دار الشرق. بيروت. عام١٩٨٦. الأجزاء١
- المعجم المختص بالمحدثين. محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. تحقيق د. محمد الحبيب الهيلة. الناشر مكتبة الصديق. الطائف ١٤٠٨هـ،
- مفاتيح الغيب. الأمام الرازي. دار الغد العربي القاهرة –ط١ .١٤١٣ هـ
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني. أعده للنشر محمد أحمد خلف الله. مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
- الملل والنحل. الشهرستاني. تحقيق محمد سيد كيلاني. نشر دارالمعرفة بيروت. ١٤٠٤هـ. الأجزاء ٢.
- موقف السلف من المتشابهات بين المثبتين والمؤولين. أ.د محمد عبد الفضيل القوصي. ط. دار القدس العربي. القاهرة. ط الثالثة .٢٠١٦م
- هداية المريد لجوهرة التوحيد. إبراهيم اللقاني. تحقيق. مروان حسين عبد الصالحين. دار البصائر. القاهرة. ط الأولى ١٤٣٠هـ.

References :

First: The Holy Quran

Second: Other Sources and References

- Ibtal At-Tawelat li Akhbar As-Sifat، Al Qadi Abi Yaali، Elaf International Kuwait Part 2. no date.
- Al-Alaam، Khair al-Din al-Zarkali al-Dimashqi، Dar Il Ilm Lil -Malyain، 15th ed، 2002AD.
- As-Saif As-Saqeel fi Ar-Raaad ala Ibn Zafil. Taqi Ad-Deen As-Subki، -Azhari Tourath Bookshop.
- As-Shameel fi Usul Ad-Deen. Al-Juwayni، Monshaet Al Maarif. Alexandria1969AD.
- Al-Mawaqef. Aḍdud Ad-Deen Abdul-Raḥman Al-Ajy. Dar Al- Geel Beirut. 1st ed، 1997.Part3.
- Taj At-Trajem. Abu Al-Fida Qasim ibn Qutlubgha Al-Ḥanaf. Dar Al Qalam، Damascus. 1st ed، 1413AH. Part 1.
- Tareekh Al-Islam wa Wafyaat Al-Mashaheer wa Al-Allam. Shams El-Deen Az-Zhahabi، Dar Al-Gharb Al Islami1st، 2003 AD. Part15.
- Tareekh Baghdad، Abu Bakr Ahmed Ibn Ali Ibn Thabit Al-Khateeb Al-Baghdadi. Dar Al Gharb Al-Islami، Beirut. 1st ed، 2002 A.D. Part 16.
- Dara Taarud Al-Akl wa An-Nakl. Ibn Taymiyyah. Dar Al-Kunooz Al-Adabiyyah، Riyadh، 1391AH. Part 10.
- Siyar Alaam An-Nuballa. Az-Zahabi، Ar-Resalah Foundation. 3rd ed، 1405 AH. Part 25.
- Sahih Al-Bukhari. Al-Bukhari، Dar Tawq An-Najat . 1st ed، 1422AH.Part 9.
- Tabaqat Al-Hanabelah، Abu Al-Hussien Ibn Abi Yala، Dar Al-Maarefa ،Beirut، part 2.
- Tabaqat Ash-Shafi Al-Kubra. Taj Ad-Deen As-Subbki. Dar Hajar for Publishing، 1413AH. 2nd ed.

- Masael Al-Iman. Al-Qadi Abi Yaali. Dar Al- Asiymah، Riyadh. Part. 1st ed ،1410AH.
- Abkar Al-Afkar fi Usul Ad-Deen. Saif Ad-Deen Al-Amedi. Dar Al-Kutub wa Al-Wathayaq Al-Qawmyah.2nd ed، 1424AH.
- Abu al-Faraj Ibn Al-Jawzi wa Araouh Al-Kalamyah wa Al-Akhlaqyah. Amna Mohammed Nussaer - Dar Ash-Shorouk، 1407 AH.
- Ahkam Al-Quran. Al-Jassass. Dar Ihyaa At-Turath Al-Arabi. Beirut.
- Al-Asmaa Wa As-Sifat. Abu Bakr Al-Bayhaqi، Al-Azhari Tourath Bookshop. Cairo، 1419 AH.
- Al-Ashaari. Hamouda Gharaba. Islamic Research Academy edition.
- Al-Itiqad ala Mazhab Ahl As-Sunnah wa Al-Jamaah. Al-Imam Al-Bayhaqi. As-Salam Al-Alamyah Bookshop.Cairo.
- Al-Iqtisad fi Al-Itiqad. Al-Ghazali، Al-Hikma for Printing and Publishing. Damascus. 1st ed ،1994AD.
- Ikmal Al-Mualem Sharh Muslim. Al- Qadi Ayad. 544AH. Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing. 1st ed، 1998AD.
- Al- Ilahyaat fi Al-Aqidah Al-Islamiyyah، Mohammed Sayed Ahmed Al-Musaer. Al-Eman Bookshop، 3rd ed.
- Al-Inssaf. Al-Bakalani، Al-Azhari Turath Bookshop edition.
- Idah Ad-Daleel fi Qata Hujaj Ahl At-Tateel. Muḥammad Ibn Ibrahim Ibn Saad Allah bin Jamaah. Dar As-Salam. 1st ed. 1990AD. Parts 1.
- Taweel As-Salaf li Sifat Allah Taalah. Mohammed Rabie Al-Jawhari، Al-Eman Bookshop، 1st ed، 2013AD.
- Taweel Mukhtalaf Al-Hadeeth. Ibn Qutaybah. Dar Al-Jeel - Beirut 1972AD.

- Tabeen Kazeb Al-Muftari fima Nuseba Ela Al Imam Abi Al-Hasan Al-Ashari. Ibn Assakir Ad-Damashqi، Dar Al-Kitab Al-Arabi – Beirut، 3rd ed، Part 1 1404AH.
- Tahrir Al-Qawaaed. Quṭb Al-Deen Al-Razi، Al-Babi Al-Halabi Bookshop، 2nd ed ،1948 AH.
- Jami Al-Bayan fi Tawil Al- Quran. Muhammad Ibn Jarir At-Tabari، Ar-Resalah Foundation. 1st ed، 1420 AH.
- Al-Jamea a li Akam Al-Qur'an. Al-Qurtobi، Dar Alam Al-Kutub. Al-Riyadh، Saudi Arabia. 2003 AD.

فهرس الموضوعات